إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

"دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين".

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: تامر بسام جابر الأغا

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
"دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين"

إعداد الباحث
تامر بسام جابر الأغا

إشراف
الدكتور/ ماهر موسى درغام

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل
1434هـ – 2013م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا

هاتف داخلي: 1150

الرقم ج س غ/35/ Ref .....
2013/01/16
التاريخ ..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **تامر بسام جابر الأغا** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الاثنين 09 ربيع أول 1434 هـ، الموافق 2013/01/21م الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. ماهر موسى درغام	مشرفاً ورئيساً	.....
أ. د. علي عبد الله شاهين	مناقشاً داخلياً	.....
د. محمد ساير الأعرج	مناقشاً خارجيًا	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم** المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ".

(سورة التوبة: الآية 105).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

- إلى: من جعل اللهُ الجنةَ تحت أقدامِها واقترن رضاها برضا الرحمن... "والدتي الحبيبة".
- إلى: من علمني حبَ العملِ والصبرَ والمثابرة....."والدي العزيز حفظه الله".
- إلى : من عشتُ معهم أجمل سني حياتي، وشجعوني وآخذوا بيدي.... "أخواني الأعزاء: أ. محمد، و أ. أحمد، ومحمود".
- إلى: من تكتملُ الفرحةُ بهم..."أعمامي، وعماتي ، وأخوالي، وخالاتي، وأبنائِهم الأوفياء".
- إلى: من برفقتهم تحلو الحياة ....."أصدقائي الأوفياء".
- إلى: من قضيتُ معهم أجملَ الأوقاتِ....." زملاء الدراسةِ، والعمل".
- إلى: من رسموا لنا طريق الجهاد نحو تحرير الوطن الغالي....."شهدائِنا الأبرار".
- إلى: الصابرين والمحتسبين من أبناء فلسطين....."الأسرى والجرحى وعائلات الشهداء".
- إلى: جامعتي الحبيبة....."الجامعة الإسلامية".
- إلى: كلِ من مد لي يد العون في انجاز هذا العمل.....
- إلى من سلك سبيل العلم درباً في حياتهِ طالباً رضا الله.....

﴿ إليهم جميعاً.. أقدم هذا الجهد المتواضع ﴾

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ".

(النمل: الآية 19).

الحمد لله رب العالمين الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وأحمده سبحانه على توفيقه وعونه لي على إنجاز هذا البحث، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

فإنني أتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً أن وفقني في إتمام هذه الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للدكتور/ ماهر موسى درغام، الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة والذي قدم لي المشورة والنصح والإرشاد طيلة فترة الدراسة.

كما أتقدم بالشكر لكل من الأستاذ الدكتور/علي عبدالله شاهين، والدكتور/ محمد ساير الأعرج، لما تفضلا في مناقشة البحث ليزداد إثراءً من الملاحظات والتوصيات التي سيقدمانها.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء الهيئة التدريسية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية؛ لما بذلوه من جهد وعمل لتأهيلنا للإبحار في عالم البحث العلمي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأساتذة الكرام المحكمين لقائمة الاستقصاء، والشكر موصول للأخوة العاملين في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.

وجزا الله خيراً كل من كان له دور من قريب أو بعيد وكل من ساهم وساعد في انجاز هذه الدراسة.

والله ولي التوفيق

الباحث

تامر بسام جابر الأغا

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على البيانات الأولية والثانوية من خلال تصميم استبانه تتناسب مع هذا الغرض، حيث تم توزيع (100) استبانه، و من ثم استرداد (80) استبانه من مجتمع الدراسة الذي يتكون من: مدراء البنوك والفروع، والمدراء الماليين، والمدققين الداخلين، ورؤساء الأقسام، والمحاسبين، في البنوك المحلية العاملة في فلسطين. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي وتحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها.

وكان من أهم نتائج الدراسة: 1) يؤثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في: الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، وذلك في حالة توافر الأسواق المالية الكفوءه والنشطة، والمقومات الثقافية في المجتمع المالي، والكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع قياس القيمة العادلة في فلسطين. 2) تعتبر معلومات القيمة العادلة مقياساً مفضلاً لدى مستخدمي التقارير المالية حيث أنها تعكس حقيقة المركز المالي للمنشأة وتوفر معلومات ذات جودة عالية لأداء البنوك في السوق المالي. 3) يعتبر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة مؤشراً في مجال التحليل المالي، حيث يوفر معلومات عن تطورات الأداء المصرفي بشكل يعكس حقيقة الأوضاع السائدة.

وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها:

1) ضرورة توجه إدارة السوق المالي الفلسطيني نحو رفع مستوى كفاءة ونشاط السوق بحيث تصبح القيمة السوقية تعكس القيمة العادلة؛ مما يسهم بدوره في تطبيق قياس القيمة العادلة في فلسطين وزيادة جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيقه. 2) ضرورة العمل على توفير قواعد استرشادية توضح آلية قياس وتطبيق القيمة العادلة، مما يزيد من موثوقية القيمة العادلة، من خلال التخفيض من درجة الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، في ظل عدم وجود سوق نشطة وكفوءه. 3) ضرورة إجراء المزيد من البحوث التطبيقية، والتحليلية في مجال محاسبة القيمة العادلة وذلك للاستفادة من نتائج وتوصيات الأبحاث للحصول على المعلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية وتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

This study aims to understand the importance of accounting measurement based on the fair value in maximizing the qualitative characteristics of accounting information in local banks operating in Palestine.

To achieve objectives of the study and testing of hypotheses have been relying on primary and secondary data through the design of questionnaires suit this purpose, were distributed (100) questionnaire, and then recover (80) questionnaire of the study population, which consists of: bank managers and branches, and CFOs, and auditors, and heads of departments, and accountants, in local banks operating in Palestine. The study was based on a statistical analysis method and descriptive analysis of the variables of the study and testing of hypotheses.

One of the main findings of the study: (1 affects accounting measurement-based fair value positively on qualitative characteristics of accounting information such as: convenience, reliability, and ability to understand, and comparability, and in the case of availability of financial markets efficient and active, and the ingredients cultural in the financial community, and qualified technical cadres to deal with the fair value measurement in Palestine. (2 information is considered fair value measure favored by the users of the financial reports as they reflect the reality of the financial position of the business and provide high quality information for the performance of banks in the financial market. (3 is accounting measurement-based fair value indicator in the field of financial analysis, which provides information on the developments in the banking performance reflects the reality of the situation prevailing.

The study concluded some recommendations including:

(1 necessity directed management market financial Palestinian towards raising the level of efficiency and market activity so that the market value reflects fair value; which in turn contributes to the application of fair value measurement in Palestine and increase the quality of accounting information arising from its application. 2) the need to provide rules pilot describes a mechanism measuring and the application of fair value, which increases the reliability of fair value, through a reduction of the degree of reliance on personal estimates by preparers of financial reports, in the absence of an active market, efficient. 3) The need for further applied research, and analytical in the field of fair value accounting in order to benefit from the results and recommendations of the research to get the necessary information for users of financial reports in rationalizing investment decisions and encourage investment in the Palestinian stock market.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

رقم	بيان المحتويات	صفحة
	الآية الكريمة	أ
	الإهداء	ب
	الشكر والتقدير	ج
	ملخص الدراسة بالعربية	د
	ملخص الدراسة بالأجنبية (Abstract)	هـ
	فهرس المحتويات	و
	قائمة الجداول	ي
	قائمة الأشكال	ل
	قائمة الملاحق	ل
	قائمة المصطلحات والاختصارات	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة		1
	المقدمة	2
المبحث الأول: الإطار العام للدراسة		3
1-1-1	مشكلة الدراسة	4
2-1-1	أهمية الدراسة	4
3-1-1	أهداف الدراسة	4
4-1-1	فرضيات الدراسة	5
5-1-1	متغيرات الدراسة	5
المبحث الثاني: الدراسات السابقة		**6**
1-2-1	الدراسات العربية	7
2-2-1	الدراسات الأجنبية	13
3-2-1	التعليق على الدراسات السابقة	16
الفصل الثاني: الإطار النظري		**17**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم	بيان المحتويات	الصفحة
	المقدمة	18
	المبحث الأول: القياس المحاسبي	**19**
0-1-2	تمهيد	20
1-1-2	مفهوم عملية القياس المحاسبي	20
2-1-2	أساس المقارنة والتقييم لبدائل القياس	21
3-1-2	معايير القياس المحاسبي	22
4-1-2	مكونات إطار القياس المحاسبي	22
5-1-2	الأركان الرئيسة لعملية القياس المحاسبي	23
6-1-2	خطوات القياس المحاسبي	24
	المبحث الثاني: منهج وقياس القيمة العادلة	**26**
0-2-2	تمهيد	27
1-2-2	منهج محاسبة التكلفة التاريخية	28
2-2-2	مزايا استخدام مبدأ التكلفة التاريخية	29
3-2-2	الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية	30
4-2-2	مبررات التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة	32
5-2-2	منهج محاسبة القيمة العادلة	33
6-2-2	مفهوم القيمة العادلة	34
7-2-2	المكونات الرئيسة للمعيار المحاسبي الدولي(39)	37
8-2-2	أهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة	37
9-2-2	أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة	37
10-2-2	أساليب قياس القيمة العادلة	38
11-2-2	اعتبارات قياس القيمة العادلة	38
12-2-2	شروط تطبيق القيمة العادلة	39
13-2-2	مقومات القيمة العادلة	39
14-2-2	مزايا استخدام القيمة العادلة	41
	المبحث الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل قياس القيمة العادلة.	42
2-3-0	تمهيد	43
2-3-1	مفهوم المعلومات المحاسبية	44

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم	بيان المحتويات	صفحة
2-3-2	أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها	44
2-3-4	المعلومات المحاسبية ذات الجودة	44
2-3-5	كيفية تقييم جودة المعلومات المحاسبية	45
2-3-6	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	46
2-3-6-1	أولاً: خاصية الملاءمة: Relevance	46
2-3-6-2	ثانياً: خاصية الموثوقية أو الاعتمادية: Reliability	48
2-3-6-3	ثالثاً: خاصية القابلية للفهم: Understandability	50
2-3-6-4	رابعاً: خاصية القابلية للمقارنة: Compareability	52
2-3-7	هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	54
2-3-8	تحليل الخصائص النوعية المعتمدة في النموذج	55
2-3-9	مقارنة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية بالخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المحاسبية	57
2-3-10	دور الخصائص النوعية في اتخاذ القرار	57
2-3-11	محددات استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	58
2-3-12	مشكلات استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	58
2-2-13	مستخدمي البيانات المالية واحتياجاهم من المعلومات	60
	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	**61**
	المقدمة	62
	المبحث الأول: البنوك المحلية العاملة في فلسطين	63
0-1-3	تمهيد	61
1-1-3	سلطة النقد الفلسطينية	64
2-1-3	المهام التي تمارسها سلطة النقد	65
3-1-3	تعريف الجهاز المصرفي	65
4-1-3	مكونات الجهاز المصرفي في فلسطين	65

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم	بيان المحتويات	صفحة
	المبحث الثاني:المنهجية والإجراءات	**69**
0-2-4	تمهيد	70
1-2-4	منهج الدراسة	70
2-2-4	مجتمع وعينة الدراسة	71
3-2-4	أداة الدراسة	72
4-2-4	صدق وثبات الإستبانة	73
5-2-4	المعالجات الإحصائية	80
	المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها	82
1-3-3	خصائص وسمات عينة الدراسة	83
2-3-3	اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف– سمر نوف(1- Sample K-S)	86
3-3-3	تحليل فقرات الدراسة	87
4-3-3	تحليل واختبار فرضيات الدراسة	87
	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية	**101**
	المبحث الأول: نتائج الدراسة	102
	المبحث الثاني: توصيات الدراسة	103
	المبحث الثالث: الدراسات المستقبلية المقترحة	104
	مراجع الدراسة	**105**
	الملاحق	**113**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
2-1	أوجه المقارنة بين الخصائص النوعية الرئيسة، ومنهج القيمة العادلة والتكلفة التاريخية	57
3-2	مجتمع الدراسة	67
3-5	مقياس الإجابات	73
3-6	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الملاءمة في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	74
3-7	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الموثوقية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	75
3-8	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للفهم في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	76
3-9	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للمقارنة في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	77
3-10	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة.	78
3-11	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية).	79
3-12	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ).	80
	المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	82
3-13	توزيع عينة الدراسة حسب متغيرالمؤهل العلمي	83
3-14	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفية	84
3-15	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	85

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
3-16	اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)	86
3-17	تحليل فقرات المحور الأول (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الملاءمة المعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين).	89
3-18	تحليل فقرات المحور الثاني (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير موثوقية المعلومات المحاسبية للمقارنة في البنوك المحلية العاملة في فلسطين).	91
3-19	تحليل فقرات المحور الثالث (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم قابلية المعلومات المحاسبية للفهم في البنوك المحلية العاملة في فلسطين).	93
3-20	تحليل فقرات المحور الرابع (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للمقارنة).	95
3-21	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي	96
3-22	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزي إلى التخصص.	97
3-23	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزي إلى الوظيفية.	98

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
3-24	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.	99
3-25	اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير عدد سنوات الخبرة	100

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
1	يوضح مكونات عملية القياس المحاسبي	23
2	يوضح هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	53

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	صفحة
1	استبانة الدراسة	113
2	قائمة بأسماء المحكمين	117

قائمة المصطلحات والاختصارات

معناه بالعربية	معناه بالإنجليزية	الاختصار
مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board	FASB
مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board	IASB
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين	Saudi organization for certified public Accountants	SOCPA
جمعية المحاسبين الأمريكية	American Accounting Association	A.A.A
القيمة العادلة	Fair Value	FV

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

وتشتمل الدراسة في هذا الفصل على ما يلي:

المقدمة.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1: مقدمة

نشأت المحاسبة ثم تطورت مثلها مثل العلوم الاقتصادية والاجتماعية تلبية لأشكال وحاجات التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي، "والمحاسبة علم يعني بعملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات" (رمضان، وعبد الله، 2005: 8). مما نتج عن وظيفة القياس تحديات كبيرة واجهتها مهنة المحاسبة في تحقيقها لهذه الوظيفة وخصوصاً عند اختيار الأساس الأنسب للقياس المحاسبي، واختيار طريقة القياس الأكثر ملاءمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية، وإشباع حاجات مستخدمي المعلومات لتساعدهم على اتخاذ القرار السليم (عدس، ونور، 2006: 1). وتماشياً مع ذلك؛ يكمن الهدف الأساس للمحاسبة المالية في تقديم المعلومات اللازمة والمفيدة لمستخدمي القوائم المالية، من خلال التقارير المالية باعتبارها وسيلة اتصال لتوصيل المعلومات إلى المستفيدين الداخليين والخارجيين. وبناءً على ما تقدم تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على: أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الخاصة بالبنوك المحلية في فلسطين. باعتباره أحد بدائل القياس المحاسبي، وتنطلق هذه الدراسة مما أوصى به مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين، وهي: خاصية الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة (Ernest and young, : 82 2008). وتسهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية مما ينعكس بدوره على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية. وعلية أصبح التوجه نحو استخدام مفهوم القيمة العادلة كأداة لقياس المعلومات المحاسبية؛ وإن استخدام أسلوب القيمة السوقية العادلة عند تقييم الأدوات المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، أضفت على المعلومات المحاسبية صبغة الملاءمة والموثوقية لأصحاب القرارات. وتعتبر خاصية الملاءمة والموثوقية إحدى الخصائص النوعية الرئيسة، التي يؤدي تحديدها إلى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية، وإعداد القوائم المالية وتقييم المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق الطرق المحاسبية البديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً ومالا يعتبر كذلك. وتعتبر تلك المعلومات من أهم المصادر التي يعتمد عليها المقرض في تقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في تسديد الأقساط المستحقة في حينها، وتحديد العائد المطلوب الذي يتناسب مع مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام (Doron, 2003: 355). وإن زيادة جودة المعلومات المحاسبية يزيد من فاعلية تقويم مستوى الأداء والحالة المالية للمنشآت الاقتصادية وتقويم مراكزها المالية مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرارات اقتصادية بدرجة عالية من الكفاءة (العقيل، والقيعي، 2011: 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

1-1-1: مشكلة الدراسة

2-1-1: أهمية الدراسة

3-1-1: أهداف الدراسة

4-1-1: فرضيات الدراسة

5-1-1: متغيرات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1: مشكلة الدراسة

في ضوء ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تدور حول:

ما مدى أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؟

ومن هذا السؤال الرئيس للمشكلة تتفرع الأسئلة التالية:

1- ما مدى أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم ملاءمة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر العاملين في البنوك المحلية في فلسطين؟

2- ما مدى أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم موثوقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر العاملين في البنوك المحلية في فلسطين؟

3- ما مدى أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من وجهة نظر العاملين في البنوك المحلية في فلسطين؟

4- ما مدى أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة من وجهة نظر العاملين في البنوك المحلية في فلسطين؟

3-1: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الاهتمام المتزايد في المجتمع الدولي والمحلي والمؤسسات المهنية والمحاسبية والقطاع الخاص والجهات الرقابية حول أهمية المعلومات المحاسبية، ونظراً لان المعلومات المحاسبية يجب أن تتسم بالخصائص النوعية للمعلومات متمثلة: في الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة. ومن ثم؛ تم التوجه إلى القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة للتعرف على أهميته في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بحيث يظهر التقارير المالية بشكل يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية للمصارف المحلية وأثرها على الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى زيادة الشفافية في المعلومات المحاسبية، وزيادة ثقة المجتمع المالي من مساهمين ومستثمرين ومتخذي القرارات.

4-1: أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة أهداف الدراسة كما يلي:

1- التعرف على مفهوم القيمة العادلة، وتميزها عن التكلفة التاريخية وبعض الايجابيات الناتجة عن إتباعها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- معرفة أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

3- تحليل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلاقتها بالقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة.

1-5: فرضيات الدراسة

للإجابة على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم ملاءمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التغير في درجة تعظيم موثوقية المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزي للمتغيرات الشخصية التالية: (المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، عدد سنوات الخبرة).

1-6: متغيرات الدراسة

تم توصيف وتحديد متغيرات الدراسة كتالي:

المتغير التابع:

- القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة.

المتغيرات المستقلة:

1- ملاءمة المعلومات المحاسبية.

2- موثوقية المعلومات المحاسبية.

3- قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.

4- قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

1-2-1 :الدراسات السابقة العربية.

2-2-1 :الدراسات السابقة الأجنبية.

3-2-1 :التعليق على الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-9: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (يونس، 2011) بعنوان: "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم: دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كل من العائد السوقي و العائد من صافي الدخل من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) إن عائد السهم السوقي يتأثر إيجابياً بكل من: صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة، في حين لم يتأثر عائد السهم السوقي بكل من متغيرات: الأرباح الموزعة على المساهمين، رصيد النقد وما في حكمه. 2) تحقيق غالبية الشركات موضوع الدراسة مكاسب حيازة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأداء المالي لتلك الشركات وبالتالي زيادة عائد السهم من صافي الربح.

ومن أهم التوصيات: 1) ضرورة المحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تعديلات، والعمل على ترسيخ مفاهيم ثقافة تطبيقاتها من خلال تأهيل وتطوير أداء العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية، وكذلك إصدار معيار يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني في إثبات وقياس الأدوات المالية. 2) ضرورة الاهتمام بعملية التحليل المالي لما لها من دور فاعل في بيان الوضع المالي للمنشات فضلاً عن دوره في ترشيد قرارات الاستثمار من خلال ما تحمله عملية التحليل من دلالات مهمة، وعدم الاعتماد على المؤشرات الأولية للبيانات المالية المنشورة فقط.

2- دراسة (رفاعة، 2010) بعنوان: "أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام البنوك الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: دراسة تطبيقية على مصرف سورية المركزي".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافق تعليمات مصرف سورية المركزي مع متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (القياس والإفصاح)، وذلك لتحديد أثر هذه التعليمات في التزام البنوك الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لهذه المعايير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) وجود العديد من الاختلافات بين متطلبات القياس والإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية في تعليمات مصرف سورية المركزي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أهمها قياس القيمة العادلة للديون وإعادة تقييمها وتكوين المخصصات، ومعالجة فُروقات القيمة العادلة للاستثمارات المحددة كمتاحة للبيع، و معالجة الفوائد والعمولات المحتسبة على الديون غير المنتجة. 2) أ ما الدراسة الميدانية فقد أظهرت أنه نتيجة لهذه الاختلافات فضلاً عن القصور في التعليمات فيما يتعلق بطرائق واعتبارات تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية، فإن التزام البنوك الخاصة بتعليمات مصرف سورية المركزي قد أدى إلى عدم التزامها بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يخص تطبيق القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية.

ومن أهم التوصيات: 1) قيام مصرف سورية المركزي بمطالبة البنوك الخاصة بمزيد من الشفافية والوضوح فيما يتعلق بأساليب تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية وطرائقها وتقنياتها.
2) قيام مصرف سوريا المركزي بتطوير تعليماته لتكون أكثر تطابقاً مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بتطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية من تقييم وإفصاح.

3- دراسة (العابدي، 2010) بعنوان: "مدي حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة: دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة فتناول الباحث هذه الدراسة من خلال ثلاثة مباحث بخلاف النتائج والتوصيات، فعرض المبحث الأول أسس القياس والإفصاح المحاسبي بمعايير المحاسبة السعودية والدولية، وفي المبحث الثاني مراجعة القيمة العادلة في كل من معايير المحاسبة السعودية والدولية، وفي المبحث الثالث أهمية تطوير معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القياس والإفصاح والمراجعة علي أساس القيمة العادلة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يزيد من جودة خصائص معلومات القوائم المالية، ويزيد من شفافية القوائم المالية وفعاليتها في تقديم المعلومات المناسبة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة، والتقييم الجيد لأداء الإدارة، وذلك بشكل يفوق القياس والإفصاح على أساس التكلفة التاريخية وهو ما يتطلب بالضرورة تعديل معايير المحاسبة السعودية لتتبنى القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة. 2) إن مزايا ومنافع القياس على أساس القيمة العادلة لن تؤتي ثمارها، وتكتمل منفعتها لمستخدمي القوائم المالية والمجتمع إلا بعد اطلاع مراجع الحسابات بدورة بشأن مراجعة معلومات القيمة العادلة بالقوائم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية، وهو ما يستلزم بالضرورة إصدار معيار مراجعة يتضمن الإرشادات اللازمة لمساعدة المراجع على أداء دوره بفعالية في هذا الشأن.

ومن أهم التوصيات: ضرورة إصدار معيار مراجعة سعودي خاص بمراجعة القياس والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بمعايير المحاسبة السعودية من القياس على أساس التكلفة التاريخية إلى القياس على أساس القيمة العادلة.

4- دراسة (القشي، وطبابية، 2009) بعنوان: "مسؤولية معايير محاسبة القيمة العادلة عن الأزمة المالية العالمية، وأثر ذلك على ثقة المستثمرين بالإفصاح المحاسبي".

هدفت هذه الدراسة إلى الدفاع عن معايير القيمة العادلة وتبرير عدم صحة اتهامها بأنها تعد من أهم أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية، نتيجة تصريح العديد من الجهات بذلك وخصوصاً عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، ورؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، وبدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنباً إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وخير دليل على ذلك تكاتف كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للدفاع عن معايير القيمة العادلة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) إن اتهام المعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بتسبب إحداث الأزمة ما هو سوى اتهام باطل نتج عن التخبط في التحليلات وفشل الاقتصاديين في تحديد واقع الأمور، وممارسة لعبة إلقاء اللائمة هنا وهناك دون دراسة مسبقة مؤكده. 2) يؤكد المجتمع المهني بكل فئاته، المطبق والمعد لمعايير المحاسبة بأن معايير المحاسبة بشكل عام ومعايير القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة في نشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصاً الإدارة الائتمانية، أي لم تكن معايير المحاسبة سوى الجهة المشخصة للضعف. 3) يؤكد كذلك كل من المستثمرين ومجالس معايير المحاسبة ومطبقي معاييرها بأن إلغاء معايير القيمة العادلة أو إيقافها ولو مؤقتا سوف يفاقم من الأزمة من منطلق أن إيقاف استخدام تلك المعايير سوف يلغي هدف الشفافية وبالتالي سوف يفقد المستثمر ثقته في القوائم المالية مما سيجعله يحجم عن التعامل في الأسواق المالية والذي سوف يؤدي إلى ركودها بشكل أكبر واخطر مما هي عليه الآن.

ومن أهم التوصيات: ضرورة إصدار معيار مراجعة سعودي خاص بمراجعة القياس والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بمعايير المحاسبة السعودية من القياس على أساس التكلفة التاريخية إلى القياس على أساس القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- دراسة (شعيب، وآخرون، 2009) بعنوان: "دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على مدى قياس المؤسسة لممتلكاتها عن طريق القيمة العادلة بدلاً من القيمة التاريخية، وفي هذا الإطار طرحت جملة من التساؤلات، تسود الساحة الدولية أزمة مالية عالمية حول تطبيق منهج القيمة العادلة هل هو عامل مساعد أو سبب الأزمة المالية العالمية الحالية، هل يتم اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية أم مبدأ القيمة العادلة و أيهما أكثر ملاءمة في التنبؤ بخطر الإفلاس.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية لم يكن هو السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية وبالتالي لا يجب التوقف عن استخدام منهج القيمة العادلة كعلاج لأثار هذه الأزمة. 2) أكدت على أهمية منهج القيمة العادلة من منطلق أنها تلعب دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وفي حالة أن السوق لم يعد نشط يتم استيفاء معلومات القيمة العالة من المعلومات المتوفرة في الأسواق الأخرى.

ومن أهم التوصيات: 1) عدم الاعتماد على الاجتهاد والتقدير الشخصي للأسعار في ظل أسواق غير نشطة. 2) ضرورة قيام لجنة المعايير المحاسبية الدولية بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي والتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أبرزتها الأزمة الائتمانية. 3) ضرورة إصدار دليلاً استرشادياً عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط.

6- دراسة (صالح، 2009) بعنوان: "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية والموجهة نحو القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) تعتبر معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة التقليدية، من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والخارجيين في الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية. 2) يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في البورصة المصرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم التوصيات: 1) دراسة وتحليل توجيهات معايير المحاسبة الدولية بشأن القيمة العادلة واستخلاص الملائم منها لبيئة الممارسة المحاسبية المصرية، والعمل على إصدار معيار محاسبي. 2) العمل على زيادة الوعي لمعدي ومراجعي التقارير المالية في الشركات المدرجة في البورصة فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة، من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعني بهذا الموضوع.

7- دراسة (الطويل، 2008) بعنوان: "المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية".

هدفت الدراسة إلى قياس القيمة العادلة للأصول المالية بشركات التأمين المصرية من خلال اقتراح نموذج محاسبي متكامل يستند إلى المفاهيم المحاسبية المحددة بهدف استخدامه في تحديد القيمة العادلة للشركات لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) مفهوم مقترح للقيمة العادلة للوحدة لغرض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية، وأن استخدام هذا النموذج المقترح يقدم قياساً مقبولاً وعادلاً لتلك القيمة بالمقارنة بالنماذج المحاسبية التقليدية التي تم اختبارها طبقاً للنموذج المقترح لتلك القيمة العادلة والمستخدم في هذه الدراسة أن النموذج المحاسبي المقترح للدراسة له القدرة على قياس وتحديد القيمة العادلة لشركات التأمين بصورة ملائمة ودقيقة اعتماداً على المعلومات المحاسبية المتوافرة والمنشورة في التقارير المالية لشركات التأمين. 2) هناك اتفاقاً بين جميع العاملين في مجال الأوراق المالية على اعتبار أن القيمة السوقية في سوق مالي كفء يعبر عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة ورفض كون القيمة السوقية في سوق مالي غير كفء قيمة عادلة. 3) وجود خلط واضح بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية بين القيمة السوقية والقيمة العادلة، وتوصلت أيضاً إلى أن المعايير المحاسبية لم تحتوي على طرق واضحة وثابتة لتقدير القيمة العادلة في حالة غياب السوق الكفء.

ومن أهم التوصيات: استخدام النموذج المحاسبي المقترح في تحديد القيمة العادلة لغرض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية وضرورة جميع الهيئات العلمية والمهنية في مجال الفكر المحاسبي للتوصل إلى إقرار المفاهيم والأدلة والإرشادات المتعلقة بمشكلة تحديد القيمة العادلة.

8- دراسة (المبيض، 2007) بعنوان: "تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية دراسة تطبيقية على شركات الوساطة المالية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في ملاءمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، وخصوصاً أن أساس القياس المحاسبي يعتمد على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكلفة التاريخية، وقد تطرقت الدراسة إلى شرح مختصر لمفهوم القيمة العادلة، وبعض إيجابيات وسلبيات إتباعها، وأهم المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالقيمة العادلة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) إن غالبية أفراد العينة قد أكدوا بأن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعد أكثر موثوقية، وملاءمة لمتخذي القرارات في شركات الوساطة المالية. 2) هناك تذبذب في أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تذبذب في تقدير القيمة العادلة.

ومن أهم التوصيات: ضرورة تعديل التعليمات الخاصة بتطبيق القيمة العادلة من قبل الجهات المعنية، حتى لا يكون هناك أي مجال للاجتهادات والتقديرات الشخصية في تقدير القيمة العادلة، والتحيز في عملية قياس البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة.

9- دراسة (الزعبي، 2005) بعنوان: "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية، وذلك من خلال تسليط الضوء على مشكلات القياس القائمة على أساس التكلفة التاريخية وما يترتب عليه من عدم موثوقية القياس المحاسبي والاتجاه نحو تطبيق مفهوم القيمة العادلة كبديل عنها وفيما إذا كان هناك مشكلات تطبيقية تحول دون ذلك، كذلك التعرف على الخصائص التي يمكن أن تضفيها القيمة السوقية العادلة على المعلومات المحاسبية وهي الموضوعية والجمع والمقارنة والاستمرارية و الملاءمة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) يوجد تمسك من قبل الفئة المستهدفة بالاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي وعدم الرغبة بالتحول عنها على الرغم من التأكيد على أنها تعاني من مشكلات كبيرة في منهجيتها. 2) أن هناك غموضا في البيئة التي تعمل بها تلك الشركات حول مفهوم القيمة العادلة في القياس المحاسبي، على الرغم من وجود قناعة بأن القيمة العادلة تعزز الموضوعية في القياس المحاسبي. 3) أن البيئة الأردنية لا تتوفر فيها مقومات استخدام القيمة العادلة بسبب عدم مساعدة الظروف الثقافية والتشريعات المحلية في تطبيقها ، كما خلصت النتائج إلى أن القيمة العادلة لا تشكل أهمية كبيرة للفئة المستهدفة على الرغم من اعترافهم بأن المعلومات التي تقدمها عن الشركات الصناعية هي أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية.

ومن أهم التوصيات: ضرورة قيام مدققي الحسابات بتشجيع المدراء الماليين في الشركات الصناعية على تطبيق معايير القيمة العادلة لما، لهم من دور مهم في فرض السياسة المحاسبية وكذلك تعديل التشريعات الضريبية بما يتوافق مع تطبيق القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10- دراسة (الخطيب، والقشي، 2004) بعنوان: "توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة نحو التوجه إلى القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، والتعرف على معايير المحاسبة الموجهه نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، والتعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير، والتعرف على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) عدم توفر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، والذي سيساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقا لتلك المعايير، انطلاقاً من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد. 2) للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جداً على الاقتصاد، ولكن إن توفرت عدة أمور، من أهمها: توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وتوفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة. بالإضافة إلى توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

ومن أهم التوصيات: 1) توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفعالية. 2) توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة. 3) العمل على توفير قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Milburn, 2008) بعنوان: "العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والقيمة السوقية، وكفاءة السوق المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والقيمة السوقية، وكفاءة السوق المالي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) إن وجود الكفاءة والعقلانية في الأسواق المالية يسهم في توفير إطار مفاهيمي مناسب لقياس القيمة العادلة. 2) يمكن الاستناد إلى القيمة السوقية لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات شريطة أن تكون الأسواق نشطة وكفوءة، لأن القيمة السوقية لا تمثل القيمة العادلة إلا إذا كانت الأسواق كفوءة وعقلانية ونشطة. 3) إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يسهم بدوره في جعل الأسواق أكثر عقلانية وكفاءة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- دراسة (Tan, Hancock, et. al., 2004) بعنوان: "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأدوات المالية وجهات نظر المؤسسات المالية في كل من استراليا وسنغافورة".

هدفت هذه الدراسة إلى فحص وجهات نظر المؤسسات المالية في كل من استراليا وسنغافورة، فيما يتعلق بالنموذج الدولي المقترح فيما يخص تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة، والاعتراف بالإيرادات والنفقات المترتبة على تطبيقها في قائمة الدخل، كما أن الدراسة أرادت معرفة أراء هذه المؤسسات فيما يتعلق بمدى ملاءمة المعلومات التي يقدمها تطبيق القيمة العادلة، وفيما إذا كانت هناك إمكانية المقارنة ما بين القوائم المالية لهذه المؤسسات عندما تقوم جميعها بتطبيق القيمة العادلة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) وجود حيادية في دعم تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جميع الأدوات المالية. 2) أن البنوك الاسترالية أظهرت معارضة أكبر في تطبيق القيمة العادلة مقارنة بسنغافورة. 3) إن التحديات الائتمانية في استراليا هي أكثر موثوقية منها في سنغافورة بالنسبة لاستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي. 4) وجود اتفاق عام بأن محاسبة القيمة العادلة تحسن من ملاءمة المعلومات التي تقدمها.

ومن أهم التوصيات: ضرورة إجراء مقارنة ما بين قوائم الدخل للمؤسسات المالية للتأكد من توفر الخصائص النوعية للقيمة العادلة.

3- دراسة (Carroll, et. al., 2003) بعنوان: "مدى موثوقية معلومات القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للسندات المالية التي تملكها صناديق الاستثمار المشتركة والمغلقة".

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة ما بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للسندات المالية التي تملكها صناديق الاستثمار المشتركة والمغلقة لعدد محدود من المساهمين والتي تقوم بإعداد قوائمها المالية بالقيمة العادلة والبحث فيما إذا كانت القيمة العادلة للسندات تقدم معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) إن القيم العادلة للسندات المالية تقدم معلومات ذات موثوقية للمستثمرين في صناديق الاستثمار المغلقة وذلك لوجود (علاقة قوية ومهمة ما بين سعر السهم والقيمة العادلة للسندات المالية، هناك علاقة قوية وهامة بين عائدات السهم والأرباح والخسائر للسندات المالية المقيمة بالقيمة العادلة). 2) إن القيمة العادلة للسندات المالية لها قوة تفسيرية لسعر السهم أكبر مما تقُوم عندما تكون مقيمة بالتكلفة التاريخية. 3) إن الموثوقية تظهر في المعلومات المعتمدة على القيم السوقية العادلة.

ومن أهم التوصيات: ضرورة إجراء العديد من الدراسات التي توضح العلاقة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية فيما يتعلق بالأسهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- دراسة (Dirtrich, et. al., 2000) بعنوان: "موثوقية تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية".

هدفت هذه الدراسة إلى فحص موثوقية تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المسجلة محاسبياً في الشركات البريطانية لمقارنتها بأسعار البيع المتحققة لاحقا لها، والبحث فيما إذا كان هناك تلاعب إداري في تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية، ووجود مقيم أو مقدر داخلي أو خارجي من جهة، وسمعة مدقق الحسابات الخارجي من جهة أخرى. وقد تم إجراء الدراسة على جميع المنشآت التي تعمل في مجال الاستثمار العقاري في بريطانيا. وقد بدأت فكرة هذه الدراسة للبحث عن مدى دقة المناقشات التي تدور حول أن تطبيق مفهوم القيمة العادلة أكثر ملاءمة من تطبيق التكلفة التاريخية لكنه في المقابل أقل موثوقية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: 1) إن تقديرات القيمة العادلة كانت أقل تحيزاً وأكثر دقة من استخدام أرقام التكلفة التاريخية. 2) وجود تدخل في الإدارة في فترة ما قبل اعتماد القيمة العادلة وإلغاء التكلفة التاريخية من حيث استخدام الأسلوب الذي يحقق عائداً أعلى عن البيع، وذلك لمحاولة إبقاء الدخل ضمن مستويات محددة. 3) إن تقديرات القيمة العادلة التي كانت تتم من مقدر خارجي أكثر دقة وأقل تحيزاً من تلك المقدرة من مقدر داخلي، لأن تقديرات المقدرين الخارجيين تكون أكثر دقة وأقل تحيزاً في ظل أن الشركة تخضع لتدقيق خارجي من شركات ذات السمعة العالية.

5- دراسة (Nelson, 1996) بعنوان: "محاسبة القيمة العادلة للبنوك التجارية".

هدفت الدراسة إلى تحديد دور وأثر المعيار الأمريكي (SFAS 107) الذي تضمن أن تقوم الشركات بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية سواء في المتن أو الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية وافصاحات القيمة العادلة التي تضمنها المعيار المذكور أعلاه.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود علاقة جوهرية بين فرق القيمة العادلة عن القيمة الدفترية في تفسير الفرق بين القيمة السوقية والدفترية للسهم، أما باقي المتغيرات فلم تظهر الدراسة وجود علاقة ذات أثر جوهري لها في تفسير الفرق بين القيمة السوقية والدفترية للسهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-10: التعليق على الدراسة

تناولت الدراسات السابقة موضوع محاسبة القيمة العادلة من الناحية النظرية والتحليلية من حيث مفهوم وخصائص القيمة العادلة، كما تعرضت إلى المزايا والعيوب والعقبات التي تحول أمام تطبيق تلك المفهوم، بالإضافة إلي الانتقادات التي وجهت إلي مفهوم التكلفة التاريخية وسبب التوجه نحو القيمة العادلة التي تتماشى من حيث قياس الدخل مع المفهوم الاقتصادي، وتناولت دراسات أخرى الموضوع من نواحي عديدة فقد بينت بعض الدراسات قياس وتحليل مدى التزام الشركات بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، كما تعرض بعضها إلى أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة، وتناولت أخرى أثر محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية البيانات المالية فقط. كما أن هناك دراسات ركزت على دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلي بعض الدراسات التي تطرقت إلي قياس أثر توجه المعايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية. بينما تناولت أخرى موضوع محاسبة القيمة العادلة للبنوك التجارية، وهناك دراسة ركزت على موثوقية تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية، وأخيراً نجد أن هناك دراسة هدفت إلى عمل مقارنة ما بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للسندات المالية التي تملكها صناديق الاستثمار المشتركة والمغلقة، وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة تبين للباحث أن هذه الدراسات لم تعالج الموضوع بشكل كامل ومباشر، حيث وجد الباحث أن غالبية الدراسات السابقة تركز فقط على خاصية الملاءمة، والموثوقية.

ولذا سوف يتناول الباحث دراسة المشكلة من جوانب أخرى لم تتطرق لها الدراسات السابقة، من خلال التعرف على أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، في البنوك المحلية العاملة في فلسطين، وبالتالي معالجة الخصائص النوعية في ظل قياس القيمة العادلة بشكل مباشر وكامل. ويعتبر موضوع القيمة العادلة موضوعاً معاصراً في التطبيق وخاصة في إنتاج معلومات مالية تتسم بالخصائص النوعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري

تشتمل الدراسة في هذا الفصل على ما يلي:

المقدمة:

المبحث الأول: القياس المحاسبي.

المبحث الثاني: منهج القيمة العادلة.

المبحث الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل قياس القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

يعتبر القياس عنصراً أساسياً من عناصر البحث العلمي، فبدونه لا يمكن اختبار صحة الفروض والنتائج، كما يعتبر القياس أحد وظائف الأساسية للمحاسبة. مما تطلب البحث بين بدائل القياس المختلفه، ومن ثم اختيار البديل الأنسب الذي يقدم معلومات محاسبية تتسم بالخصائص النوعية المتمثلة في (الملاءمة، والموثوقية، وقابلية الفهم، والقابلية للمقارنة). وإن الجدل القائم فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في اختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل، من عدد طرق القياس التي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها خصوصاً أن كل طريقة من تلك الطرق سوف يؤدي إتباعها للوصول إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية. وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية باختلاف طريقة القياس المستخدمة (عدس، ونور، 2006: 1). فالظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في حالاتها المختلفة من الكساد والتضخم أو غيرها من الظروف الاقتصادية، ولذلك وجهت إلى مبدأ التكلفة التاريخية كثير من الانتقادات (أقاسم، وصلاح، 2008: 109). حيث إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، لا يشك في وقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن القيمة الحالية، ومن هنا بدأت الانتقادات لم تنتهِ لمبدأ التكلفة التاريخية، ونتيجة لذلك بدأ التزايد في الآراء المؤيدة لاتجاه نحو المحاسبة على أساس القيمة العادلة. وإن استخدام أسلوب القيمة السوقية العادلة عند تقييم الأدوات المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، أضفت على المعلومات المحاسبية صبغة الملاءمة والموثوقية لأصحاب القرارات(صالح، 2009: 1). وتعتبر خاصية الملاءمة والموثوقية إحدى الخصائص النوعية الرئيسة، التي يؤدي تحديدها إلى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية، وإعداد القوائم المالية وتقييم المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق الطرق المحاسبية البديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً ومالا يعتبر كذلك. وتعد المعلومات المحاسبية من أهم المصادر التي يعتمد عليها المقرض في تقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها من حيث تسديد الأقساط المستحقة في حينها، وتحديد العائد المطلوب الذي يتناسب مع مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام (Doron, 2003: 355). وإن زيادة جودة المعلومات المحاسبية يزيد من فاعلية تقويم مستوى الأداء والحالة المالية للمنشآت الاقتصادية وتقويم مراكزها المالية؛ مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرارات اقتصادية بدرجة عالية من الكفاءة (العقيل، والقيعي، 2011: 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

القياس المحاسبي

وتشتمل الدراسة في هذا المبحث على التالي:

2-1-0: تمهيد.

2-1-1: مفهوم عملية القياس المحاسبي.

2-1-2: أساس المقارنة والتقييم لبدائل القياس.

2-1-3: معايير القياس المحاسبي.

2-1-4: مكونات إطار القياس المحاسبي.

2-1-5: الأركان الرئيسة لعملية القياس المحاسبي.

2-1-6: خطوات القياس المحاسبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

القياس المحاسبي: (المفهوم، والمقومات، والمعايير)

2-1-0: تمهيد

يعتبر القياس عنصراً أساسياً من عناصر البحث العلمي، فبدونه لا يمكن اختبار صحة الفرضيات والنتائج، كما يعتبر القياس أحد الوظائف الأساسية للمحاسبة ونتيجة لذلك تكتسب المعلومات المحاسبية أهمية خاصة في المجتمع المالي.

2-1-1: مفهوم عملية القياس المحاسبي

إن التعريف العام للقياس: "يعني مقابلة أو مطابقة أحد جوانب أو خصائص مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال أخر، وتتم هذه المقابلة أو المطابقة باستخدام الأرقام أو الرموز وذلك طبقاً لقواعد معينة" (سالم، 2008: 93-92).

كما قدم الباحثون في مجالات القياس المختلفة تعريفات متعددة لعملية القياس تتفق في المضمون، وإن اختلفت إلى حد ما في الشكل. لذا نعرض أربعة منها تعبر عن مدى تطور مفهوم عملية القياس المحاسبية من الناحية العملية. وينسب أول تعريف علمي محدد لعملية القياس بشكل عام إلى (Campell) الذي عرفها بالتالي:

"يتمثل القياس عموماً، في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناءً على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة، وإما بطريقة غير مباشرة" (آل غزوي، 2010: 17).

لكن (Steven) أضاف بعداً رياضياً إلى تعريف عملية القياس حين عرفها بما يلي: "يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي"، (الحيالي، 2007: 100).

ويرى (جمعة) أن القياس المحاسبي: "يعني تحديد المبلغ المسجل لأصل أو التزام في بيان المركز المالي، وما إذا كان ينبغي شمل الأرباح والخسائر من الأصول والالتزامات المالية في حسابات الربح أو الخسارة أو الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية" (جمعة، 2010: 89).

أما أكثر التعريفات تحديداً لعملية القياس المحاسبية فهو ذلك الصادر في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A) وورد فيه نصه:

"يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة" (مطر، 2006: 137).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن تعريف القياس المحاسبي الذي وضعته جمعية المحاسبة الأمريكية يعتبر تعريفاً مناسباً، مقارنة بالتعريفات الأخرى لأنه ينبغي على نموذج القياس المحاسبي أن ألا يقتصر على متابعة الظواهر الاقتصادية الماضية أو الحاضرة فقط، بل لا بد أن يكون قادراً على متابعة الظواهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية.

وبعد استعراض مفهوم القياس المحاسبي ونظراً لأهميته في هذه الدراسة، يقترح الباحث التعريف التالي للقياس المحاسبي: يقصد بالقياس المحاسبي رصد وتصوير وتقيم الأحداث الاقتصادية؛ الناتجة عن أداء نشاط المصرف المرتبط به داخل الوحدة المحاسبية، مع بيان أثر تلك الأحداث على جودة التقارير المالية.

2-1-2: أساس المقارنة والتقييم لبدائل القياس

إن المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي، تتم أولاً بالمقارنة بينها على أساس خلوها من التالي (حنان، 2003: 159-157):

1- أخطاء التوقيت Timing Errors

تنتج أخطاء التوقيت عندما تحدث تغيرات في القيمة خلال دورة معينة، ولكن يتم الاعتراف بتلك التغيرات والتقرير عنها محاسبياً في دورة أخرى، مما ينتج عنة تداخل في نتائج تلك الدورات؛ فالقياس البديل الذي يعترف بتغيرات القيم في نفس الدورة التي تحدث خلالها؛ سوف يتمتع بخاصية أفضل من بدائل القياس الأخرى.

2- أخطاء وحدة القياس Measuring – Unit Errors

ينتج هذا النوع من الأخطاء عندما لا تعبر القوائم المالية عن تغيرات القوة الشرائية العامة للنقود، وبهذا تصبح الأفضلية لوحدة القياس التي تعترف بتغيرات المستوى العام للأسعار في القوائم المالية.

3- قابلية التفسير Interpretability

ينبغي أن تصبح القوائم المالية الناتجة قابلة للفهم من حيث المعنى والاستخدام.

4- الملاءمة Relevance

وتعتبر خاصية الملاءمة هي المعيار الثاني من معايير تقيم بدائل القياس المحاسبي، بمعنى أخر ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية الناتجة عن القوائم المعدة مفيدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-3: معايير القياس المحاسبي

وتتلخص هذه المقاييس في التالي (Laika, 2007: 98-100):

1 - الموضوعية Objectivity

وتعني عدم خضوع القياس لتقديرات شخصية بحتة، أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيداً عن التحيز الشخصي، وبالتالي فالقياس الموضوعي قياس غير شخصي، وذلك لإقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من تعبير شخصي أو تحيز، وتعني الموضوعية، بمفهومها العام؛ الابتعاد عن التحيز والأحكام الشخصية والمسبقة، والتقديرات الجزافية، وهي نقيض الذاتية.

ويرى (الحاج، وعقلي، 2010: 10) أن من هذه المقاييس:

2- الملاءمة Relevance

يعني معيار الملاءمة أن تكون البيانات، والمعلومات المحاسبية ملاءمة للغرض من القياس وتكون هذه المعلومات ملاءمة إذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس، وما طرأ عليه من تغيرات على مدار فترة زمنية معينة.

3- القابلية للتحقق:

يعتبر هذا المعيار من أهم معايير القياس؛ لأنه قد يكون المقياس غير قابل للتطبيق العملي، رغم أنهُ ذات فائدة كبيرة وتتوفر فيه كل الشروط الموضوعية، أو أن تطبيقه محاط بصعوبات لا يمكن تذليلها، أو أن تطبيقه يتطلب تكلفة تفوق المنفعة أو العائد المتوقع منه، وفي هذه الحالة لابد من البحث عن مقياس بديل يحقق توازن بين التكلفة والمنفعة المتوقعة منه.

4- القابلية للقياس الكمي:

ويقصد بالقياس الكمي تعيين أعداد للأشياء المرغوب في قياسها بحيث يمكن معرفة العلاقة بين الأشياء عن طريق المعرفة المسبقة للعلاقة بين الأعداد.

وبعد استعراض التعريفات السابقة للقياس نجد أن المقاييس المحاسبية ترتبط بوحدات قياس عامة تمثل إطار القياس المحاسبي.

2-1-4: مكونات إطار القياس المحاسبي

يتكون إطار القياس المحاسبي من أربعة عناصر تتضمن (زهران، 2005: 83):

1- الشيء أو الحدث الاقتصادي موضع القياس.

2- نظام القياس.

3- المحاسب أو المحاسبين القائمين بالقياس.

4- ناتج عملية القياس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتحقق فعالية القياس المحاسبي من خلال العلاقة والتفاعل بين عناصر هذا القياس، ويمكن توضيح علاقة عناصر القياس المحاسبي من خلال الشكل البياني التالي:

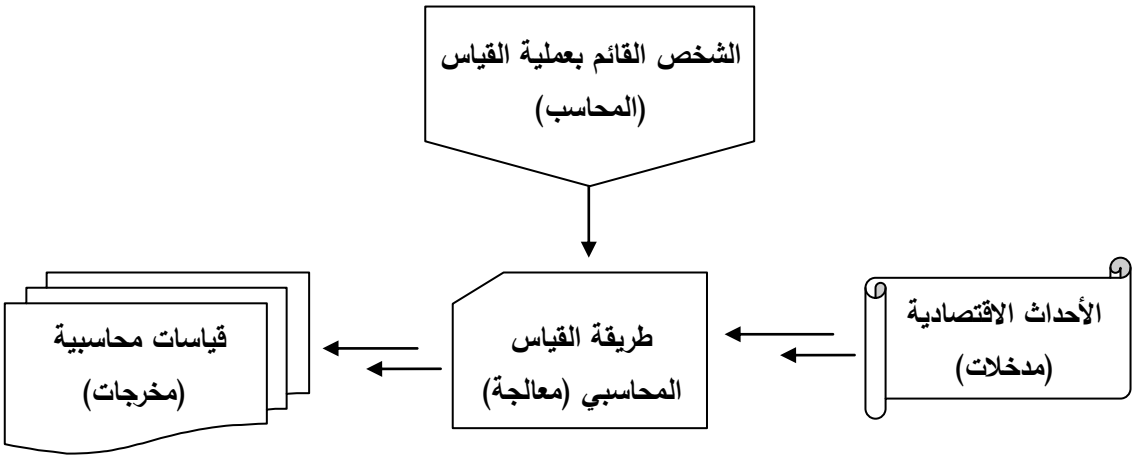

(المصدر: إعداد الباحث).

ويرى الباحث: إن حدوث أي خلل يصيب عنصر من العناصر الثلاثة الأولى، لابد وأن ينعكس أثاره على العنصر الرابع المتمثل في مخرجات القياسات المحاسبية ويحدث ذلك الخلل في شكل تحيز المحاسب أثناء قيامه بعملية القياس؛ مما ينعكس على نتائج هذه العملية إما بالتضخيم أو بالتخفيض عن القيم الحقيقية.

2-1-5: أركان عملية القياس المحاسبي الرئيسة.

وعند البحث عن أركان عملية القياس المحاسبي نجدها أربعة أركان نجملها في التالي (مطر، 2006: 139-137):

أولاً: الخاصية محل القياس property to be measured

تنصب عملية القياس، بشكل عام، وأياً كان مجالها على خاصية معينة لشيء معين. وفي مجالات القياس المحاسبي، إذا ما اعتبرنا أن المشروع الاقتصادي هو مجال القياس، فان الخاصية محل القياس، قد تكون التعداد النقدي (Monetary Numerosity) لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمشروع كمبيعاته أو ربحه على سبيل المثال، كما تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعداد النقدي كأن يكون محل القياس الطاقة الإنتاجية للمشروع، على سبيل المثال، أو معدل دوران مخزونه السلعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المقياس المناسب للخاصية محل القياس scale or measure

يتحدد نوع المقياس المستخدم في عملية القياس؛ بناءً على الخاصية محل لقياس. ففي المشروع إذا كانت خاصية التعداد النقدي للربح، على سبيل المثال، هي الخاصية محل القياس، فالمقياس المستخدم هنا هو مقياس للقيمة (وحدة النقد). فعلى سبيل المثال إذا كانت الطاقة الإنتاجية هي الخاصية محل القياس، فالمقياس المستخدم حينئذ هو مقياس الطاقة كعدد، الوحدات المنتجة في الساعة الواحدة، أو عدد ساعات العمل المباشر.

ثالثاً: وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس measurement unit

بعد تحديد نوع المقياس المناسب لإجراء عملية القياس، ويكون الهدف هو تحديد قياس المحتوي الكمي لخاصية معينة لشيء معين، أي حينئذ لا يكفي فقط تحديد عملية القياس، بل لابد من تحديد نوع وحدة القياس، لتكامل عملية القياس؛ فلو كانت على سبيل المثال قيمة ربح أو خسارة المشروع هي محل للقياس، على سبيل المثال، ففي هذه الحالة، لابد من تحديد نوع المقياس المستخدم وهو مقياس مالي (أي وحدة النقد)، من تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة، على سبيل المثال الدولار، أم الدينار، أم الجنية الإسترليني... الخ.

رابعاً: الشخص القائم بعملية القياس measurer

يعد المحاسب هو الشخص القائم بعملية القياس وبالتالي يعتبر عنصراً هاماً ومؤثر في هذه العملية لان نتيجة عملية القياس تتأثر بتأثر القائمين بها خصوصاً في حالة عدم توافر المقاييس الموضوعية. و من هنا يبرز للمحاسب دوراً أساسياً ليس في تحديد مسار عملية القياس المحاسبي وأساليبها فقط، بل في تحديد نتائجها أيضاً.

6-1-2: خطوات القياس المحاسبي

و من أجل إتمام القياس المحاسبي هناك أربع خطوات رئيسة يجب إتباعها تتمثل في التالي (سالم، 2008: 94):

1- تجميع البيانات التي تصور الأحداث الاقتصادية التي تنتج عن عمليات المشروع وتعبر هذه العمليات عن أشياء مختلفة، مثل الإيرادات، والنفقات، والأصول، والخصوم، وتنتج جميعها من التبادل السوقي للسلع والخدمات، ويتم قياسها بوحدات نقدية على أساس سعر التبادل المتفق عليه.

2- تسجيل العمليات السابقة طبقاً لنظام القيد المزدوج، وبناءً على دليل موضوعي قابل للتحقيق.

3- بمجرد تجميع وتسجيل الأحداث الاقتصادية كما وقعت، يكون من الضروري تبويب العمليات والأحداث المختلفة في مجموعات مترابطة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة.

4- تلخيص العمليات حتى تحقق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالمنشاة في مجموعات، من الضروري أن يتم تلخيص هذه المعلومات في شكل تقرير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو قائمة، تقدم للأشخاص المعنيين بالمنشأة، أو المهتمين بأحوالها المالية، وتهدف هذه الخطوة إلي إيضاح الأمور والأحداث المالية التي وقعت والتي أمكن تبويبها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

منهج وقياس القيمة العادلة

وتشتمل الدراسة في هذا المبحث على التالي:

2-2-0: تمهيد.

2-2-1: منهج محاسبة التكلفة التاريخية.

2-2-3: مزايا استخدام مبدأ التكلفة التاريخية.

2-2-4: الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية.

2-2-5: مبررات التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.

2-2-6: منهج محاسبة القيمة العادلة.

2-2-7: مفهوم القيمة العادلة.

2-2-8: المكونات الرئيسة للمعيار المحاسبي الدولي (39).

2-2-9: أهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

2-2-10: أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة.

2-2-11: أساليب قياس القيمة العادلة.

2-2-12: اعتبارات قياس القيمة العادلة.

2-2-13: شروط تطبيق القيمة العادلة.

2-2-14: مقومات القيمة العادلة.

2-2-15: مزايا استخدام القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

2-2-0: تمهيد

واجهت مهنة المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس تحديات كبيرة عند اختيار الأساس المناسب للقياس المحاسبي، واختيار طريقة القياس الأكثر ملاءمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية، وإشباع حاجات مستخدمي المعلومات لتساعدهم على اتخاذ القرار السليم. حيث أن الجدل القائم فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في اختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل، من عدد طرق القياس التي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها خصوصاً أن كل طريقة من تلك الطرق سوف يؤدي إتباعها للوصول إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية. وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية باختلاف طريقة القياس المستخدمة (عدس، ونور، 2006: 1)؛ مما دعا للبحث بين بدائل القياس المختلفه، ومن ثم اختيار البديل الأنسب الذي ينتج عنه معلومات محاسبية تتسم بالخصائص النوعية؛ مما يوفر المزيد من الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة، وإن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، لا يشك في وقتها بصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن القيمة الحالية، ومن هنا بدأت انتقادات لم تنتهِ لمبدأ التكلفة التاريخية، و من ثم تعددت معها الطرق، والمبادئ، والسياسات، والبدائل والنماذج المحاسبية المستحدثة، فالظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في حالاتها المختلفة من الكساد و التضخم أو غيرها من الظروف الاقتصادية، ولذلك وجهت إلى مبدأ التكلفة التاريخية عدة انتقادات (أقاسم، وصلاح، 2008: 109)، ونتيجة لهذه الانتقادات بدأ التزايد في الآراء المؤيدة إلى التوجه إلى منهج المحاسبة على أساس القيمة العادلة وخاصة لبنود الموجودات والاستثمارات المالية والتي هي عادة تسمي بالقيمة السوقية العادلة، وإن استخدام أسلوب القيمة السوقية العادلة عند تقييم الأدوات المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، أضفت على المعلومات المحاسبية صبغة الملاءمة والموثوقية لأصحاب القرارات (صالح، 2009: 1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2-2: منهج محاسبة التكلفة التاريخية

يعد منهج أو مبدأ التكلفة التاريخية، من أهم المبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية. وبموجب هذا، المبدأ، يتم إثبات أصول المنشأة والتزاماتها حسب السعر التبادلي الفعلي Acquisition الممثل لقيمة النقد، أو النقد المكافئ المدفوع لحيازتها في تاريخ اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام، أما ما يطرأ على التكلفة التاريخية بعد تاريخ اقتناء الأصل فيتم تجاهله (مطر، 2006: 62)، ويستند هذا المبدأ إلى فرض الموضوعية لأن المحاسب يستطيع الاعتماد على مستندات الشراء في إثبات قيمة الأصل بدل اللجوء إلى إثباته بقيمته الاستبدالية المعتمدة على الحكم الشخصي والتقدير التي يفتقر إلى الموضوعية، كما يستند هذا المبدأ إلى فرض الاستمرارية إذ يفترض المحاسب أن احتمال تصفية المشروع وبالتالي بيع أصوله أو التخلص منه ضئيل جداً، فالاحتمال الأكبر هو استمرار أي الاحتفاظ بالأصول وتشغيلها، ومن ثم فالحاجة إلى تحديد قيمة هذه الأصول بالإحلال أو الاستبدال تصبح ثانوية وغير ضرورية (رمضان، وعبد الله، 153 2005:)، وعند تحديد التكلفة التاريخية تراعى ثلاثة معايير ثانوية، أجملها (حنان، 2003: 371) كالتالي:

1- معيار الزمن: أي تعتمد التكلفة النقدية للأصل في تاريخ اقتنائه، فتستبعد تكلفة تمويل اقتناء الأصل الجاهز.

2- معيار المكان: أي تضاف إلى تكلفة الأصل – الثابت أو المخزون السلعي– نفقات البعد المكاني حتى يصل الأصل إلي مكان ومخازن المنشاة المستفيدة.

3- معيار الجاهزية: أي تضاف إلى تكلفة الأصل جميع النفقات المرتبطة به حتى يصبح جاهز للاستخدام والاستفادة منة حسب الغرض المخصص له.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-2: مزايا استخدام مبدأ التكلفة التاريخية

رغم الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية، إلا أن هناك من الأسباب التي تدعم وجهة نظر المنادين و المؤيدين لعدالته والتي يتلخص أهمها فيما يلي (Lefebvre, et. al., 2009):

1- إن التكلفة التاريخية تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل.

2- تستند التكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلاً، وليس افتراضية.

3- إن العمليات التي وقعت عند امتلاك الأصل أو نشوء الالتزام، هي أكثر موثوقية بسبب وجود ما يؤيد تلك الأحداث من سندات إثبات.

ويرى (حنان، 2003: 429)، أن من هذه المزايا:

4- إن مبدأ التكلفة التاريخية يتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسبة بما يشتمل عليه من فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموماً، لاسيما فرض الموضوعية، الذي يتيح إمكانية التحقق من صحة ودقة البيانات التاريخية المثبتة في الدفاتر.

5- تماشى مبدأ التكلفة التاريخية مع فرض الاستمرارية، الذي يفترض أن الوحدة المحاسبية ستستمر في نشاطها وعملياتها التشغيلية إلى أجل غير محدود.

6- صحيح أنه يعاب على مبدأ التكلفة التاريخية بأنه يتجاهل إثبات التغير في ارتفاع أسعار الأصول، إلا إن ذلك يتلاءم مع مبدأ الحيطة والحذر، الذي يشترط الاستمرار في إثبات البنود المالية بتسجيلات المؤسسة وإظهارها في الميزانية وفقاً لتكلفتها التاريخية، بحيث لا يتم إثبات أي زيادة متوقعة (محتملة) في الأصول والإيرادات والالتزامات.

7- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات: في إتباع النسق، بحيث تبقى الأصول والمطلوبات مقومة بتكلفتها التاريخية من فترة إلى أخرى، بصرف النظر عن تغيرات الأسعار الطارئة خلال تلك الفترات.

ويرى (الحيالي، 2007: 371)، أن من هذه المزايا:

8- إمكانية التحقق التي تؤدي الى توفير درجة أكبر من الموضوعية والثقة في البيانات المحاسبية.

9- اتساق أساس التكلفة التاريخية مع كثير من العناصر الأخرى المكونة للإطار الفكري للمحاسبة المالية ومن أهم العناصر الفكرية التي ترتبط بأساس التكلفة التاريخية ما يلي:

مبدأ تحقق الإيرادات، مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، فرض الاستمرار، مفهوم الثبات، الحيطة والحذر، فرض وحدة القياس النقدية، مبدأ القياس الفعلي.

ويرى (أقاسم، وصلاح، 2008: 109-108)، أن من هذه المزايا:

10- اتساق مبدأ التكلفة التاريخية مع عناصر الإطار المفاهيمي – النظري للنموذج المحاسبي المعاصر؛ إن مبدأ التكلفة التاريخية يتسق consistent مع كثير من الفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، كما أنة بدوره يستخدم لتبرير معظم تلك الفروض والمبادئ. وهكذا، فان الاتساق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متبادل بين منهج التكلفة التاريخية من ناحية وبين مجموعة الفروض والمبادئ المحاسبية من ناحية ثانية.

3-2-2: الانتقادات الموجهة لمنهج التكلفة التاريخية

شهد الجدل الفكري في السنوات الماضية نقداً إلى مبدأ التكلفة التاريخية مقابل منهج القيمة العادلة في واقع الخصائص التي يجب أن توفرها المعلومات المحاسبية وخصوصاً الموثوقية والملاءمة والحيطة والحذر بسبب موجات التضخم والتي فعلت فعلها المؤثر في القياس المحاسبي للموجودات. إذا أصبحت التكلفة متقادمة فور تسجيلها في السجلات وبذلك تفقد خاصية المقارنة مع سنوات أخرى (ياسين، 2010: 154). وإن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي مما يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها (زهران، 2005: 104):

1- يؤدى إلى قياس غير سليم للربح الدوري.

2- تجاهل التغير في قيمة الوحدات النقدية الأصلية.

3- يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة عن التعبير عن القيم الجارية لهذه العناصر.

4- عدم قدرته علي الوفاء باحتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية من المعلومات حيث أن هذا النظام لا يوفر المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات طويلة الآجل وقياس وتحليل أداء الربح والمركز المالي.

بينما يرى (جربوع، 2001: 11) إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى:

5- تجاهل معلومات مهمة عن التغيرات في القوة الشرائية للوحدة النقدية في مستويات الأسعار.

ويرى (شاهين، 2008: 40) إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى:

6- تجاهل معلومات مهمة عن التغيرات في الأسعار السوقية لأصول المشروع.

7- إن تأجيل الاعتراف بالتغير في قيم الأصول والخصوم حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات المحاسبية المختلفة.

ويرى (حنان، 2003: 431)، أن من هذه الانتقادات:

8- إن مقابلة الإيرادات التي تمثل القيمة الجارية للنتائج مع المصروفات مقاسه على أساس القيم التاريخية سوف يؤدي إلى إدماج النشاط الجاري مع ناتج المضاربة على أسعار عوامل الإنتاج، حيث إن ناتج النشاط الجاري يتطلب المقابلة لكل من الإيرادات والمصروفات على أساس أسعار جارية، أما ناتج المضاربة على عوامل الإنتاج – المكاسب الناتجة عن اقتناء الأصول – يتطلب مقارنة المصروفات على أساس الأسعار التاريخية بالمصروفات على أساس الأسعار الجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى (جربوع، 2001: 11)، أن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى:

9- إن الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية؛ يؤدي إلى ظهور أخطاء وحدة القياس.

10- إن اعتماد منهج التكلفة التاريخية على مبدأ التحقق، و على مبدأ القياس الفعلي القائمتين على حدوث عمليات تبادل حقيقية مع طرف خارجي قبل الاعتراف بأي تغير في بنود القوائم المالية، إن ذلك من شأنه تجاهل وإسقاط كثير من الأصول غير الملموسة من قائمة المركز المالي، الأمر الذي يجعل هذه القائمة لا تمثل الواقع الاقتصادي للوحدة المحاسبية.

ويرى (جربوع، وحلس، 2006: 15) من هذه الانتقادات:

11- إن تجاهل نموذج التكلفة التاريخية للتغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد يؤدي إلى عدم مصداقية القوائم المالية المعدة وفقاً لنموذج التكلفة التاريخي.

14- يميل نموذج التكلفة التاريخية إلى الإقرار بالأحداث فقط عند الشراء أو البيع وهذا يعني أنه نظام لا يعترف بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة وأيضاً لا يتم تسجيل الزيادات أو الانخفاضات التي تنشأ في قيمة الاستثمارات المالية المتداولة.

ويرى (شاهين، 2008: 40) من هذه الانتقادات:

13- على الرغم من أن نموذج التكلفة التاريخية يوفر قدراً كبيراً من الموثوقية في بيانات القوائم المالية، إلا أن هذه المعلومات تكون أقل ملاءمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.

وبناءً على الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية السالفة الذكر، وبعد تزايد انتقادات مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لهذا المبدأ وضعف ثقتهم في المعلومات المالية المعدة على أساسه، بدأ التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة، وقد اعتبر استبدال قياس محاسبة التكلفة التاريخية التقليدية بالقياس على أساس القيمة العادلة مسالة مهمة وذلك في ضوء أولويات الخصائص الواجب توفرها في المعلومات وخاصة الموثوقية والملائمة والحيطة، والحذر (يونس، 2011: 20).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-2-2: مبررات التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة

لم تعد القيم التي تظهر في القوائم المالية في ظل المحاسبة القائمة على أساس التكلفة التاريخية تقدم الخدمات المطلوبة منها بالنسبة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات عادلة تمثل الوقائع الاقتصادية لاتخاذ قرارات سليمة ومن هنا كان البحث عن البديل الذي يقارب بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية فكانت محاسبة القيمة العادلة هي الخيار الأمثل لإيجاد التلاقي في المفاهيم بين المحاسبين والاقتصاديين، إذ أصبح الاقتصاد وثيق الصلة بالمحاسبة فلا يمكن تصور دراسة عن العرض، أو الطلب، أو مدى الاستثمار، أو حجم الإنفاق، أو حجم الائتمان، أو الدخل القومي، أو السياسة النقدية، وغير ذلك من المواضيع دون توفر معلومات مالية دقيقة وذات موثوقية ومكتملة من حيث النوعية، أو الكمية، ومقدمة في أوقاتها المناسبة، (الحاج، وعقلي، 2010: 17).لأن المعلومات اذا لم تقدم لأصحاب القرار في الوقت المناسب تفقد قيمتها، وبما أن عمليات اتخاذ القرار تتطلب الاستناد الى معلومات تتسم بقدر من الملاءمة، والموثوقة، مما دعا للبحث بين بدائل القياس المختلفة.

وإن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، لا يشك في وقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن القيمة الحالية، ومن هنا بدأت انتقادات لم تنتهِ لمبدأ التكلفة التاريخية، وتعددت معها الطرق، والمبادئ، والسياسات، والبدائل والنماذج المحاسبية المستحدثة. فالظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في حالاتها المختلفة من الكساد و التضخم أو غيرها من الظروف الاقتصادية، وعلية وجه إلى مبدأ التكلفة التاريخية كثيراً من الانتقادات (أقاسم، وصلاح، 2008: 109). مما دعا إلي البحث بين البدائل المحاسبية الأخرى لاختيار البديل الأنسب ومن ثم تلاقت سلبيات منهج التكلفة التاريخية مع ايجابيات منهج القيمة العادلة مما دعا إلى التوجه إليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-2-2: منهج محاسبة القيمة العادلة

يعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس هو الأكثر إغراء للمهنيين، وواضعي المعايير بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويعد المقياس الأفضل والأكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات، بينما تستند مرجعية التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية، إلى معلومات تكون موثوقة بداية، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الوقت ولا تتوافر فيها خاصية الملاءمة لاتخاذ القرارات بعد فترة من وقوع الحدث، لأنها تكتفي بالإبلاغ عن السجل التاريخي للموجودات والمطلوبات، دون أن تقدم معلومات حديثة عن قيمتها الحاضرة، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة بإتباع منهج تقييمي يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق، في حين إن التكلفة التاريخية تشتمل على سلة من التقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، التي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية من الدقة والثقة (السيوطي، 2007: 8). وينظر إلى منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس على أنه يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، بصفته المقياس الأكثر ملاءمةً لاتخاذ القرارات، وإن كان أقل موثوقية في الحالات التي لا تتوافر فيها اشتراطات معينة لتطبيق هذا الأساس، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة بإتباع منهج تقييمي يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق، في حين إن التكلفة التاريخية تشتمل على مجموعة من التقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، التي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية www.mqandil.blogspot.com (15/10/2012).

كما جاء استحداث منهج القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، كما أنه بالنظر إلى ما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على حقيقة المركز الحالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو أساس القيمة العادلة (يونس، 2011: 22)، ويرجع الاهتمام بأساس القياس المحاسبي المستند إلي القيمة العادلة، من جديد في بداية الثمانينيات من القرن الماضي إلى عوامل عدة، أهمها انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد؛ مما أدى إلى زيادة في الأسعار، وظهور التضخم الذي انعكس على القيم الاستبدالية للأصول، ومع تمسك المحاسبة بفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد كمبدأ من المبادئ المقبولة فيها، لم تعد هذه القيم ممثلة للقيمة الاستبدالية للأصول المختلفة، وتعددت مرادفات القيمة العادلة بتعدد آراء ووجهات النظر المرتبطة بالتكيف المفاهيمي لمنهج القيمة السوقية، Exit Value والقيمة العادلة، فمن تكلفة الإحلال إلى ما يسمى بالقيمة الخارجة وصافي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك من مرادفات لها المفهوم العام نفسه، ولكنها تختلف في طريقة الاحتساب (مطر وآخرون، 2009: 10).

هذا ولا يوجد من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية، إضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات (يونس، 2011: 22).

وعندما نبحث في مفهوم القيمة العادلة، نجدهُ يحتمل بعض الغموض، حيث أنه يلقى؛ بقدر كبير من الخلاف بين المحاسبين والمهتمين بمهنة المحاسبة. فهناك تعريفات تركز على أن القيمة السوقية تعتبر مؤشراً رئيساً للقيمة العادلة.

6-2-2: مفهوم القيمة العادلة

لا جدال بأن "مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، واحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل. وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة والتي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة. بالقيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة" (أقاسم، وصلاح، 2008: 111).

وبناءً على الجدل وعدم الوضوح بين المحاسبين والمهتمين بمهنة المحاسبة، لمفهوم القيمة العادلة مما تطلب أن نستعرض عدداً من تعريفات القيمة العادلة في محاولة للوصول إلى مفهوم واضح ومحدد للقيمة العادلة.

والقيمة العادلة لغةً: يقال قيم الشيء تقييماً أي قدر قيمته، ويقال عادل بين الشيئين أو وازن بينهما وجعل الشيء مثله قائماً مقامة والعدل إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه وعليه فالمعنى اللغوي للقيمة العادلة هو "قيمة الشيء المقدرة تقديراً صحيحاً بعيداً عن التحيز أو الخطأ" (زهران، 2005: 12).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-6-2-2: مفهوم القيمة العادلة

ظهر مفهوم القيمة العادلة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بشكل كبير، وظلّ معمولاً به حتى (25) سنة مضت، حيث تم الرجوع عنها بسبب إساءة استخدامها في التلاعب بالأرقام المحاسبية عند إعداد التقارير المالية، وقد وصلت إساءة استخدام القيمة العادلة إلى ذروتها خلال العشرينيات من القرن الماضي في كثير من الدول الصناعية، فقد شجع الرخاء والتضخم على وضع انعكاسات متفائلة جداً للقيم، وكثيراً منها عاد لينخفض بشكل كبير بسبب الكساد العالمي فيما بعد (رفاعة، 2010: 625). وعندما نبحث في مفهوم القيمة العادلة نرى أن هناك عدة تعريفات نذكر أهمها:

1- عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1995م والمعدل عام 1998 ونافذ المفعول اعتباراً من بداية عام 1996م ضمن البند الخامس (تعريفات) القيمة العادلة على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت" (حمدي، ونوبلي، 10 2012:).

2- تعرف القيمة العادلة: هي "المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال الموجودات (بيع) أو تسوية (دفع) مطلوبات بين طرفين على اطلاع ورغبة ذوي مصلحة" (الحاج، وعقلي، 2010: 6).

3- القيمة العادلة هي: "تلك القيمة التي يتم التوصل إليها في وقت معين ووفقا لفروض معينة وباستخدام طريقة محاسبية مناسبة تتفق مع الغرض من تحديد تلك القيمة وتحظى في النهاية بقبول الأطراف المعنية" (زهران، 2005: 12).

ولا يوجد اختلاف جوهري علي مفهوم القيمة العادلة بين معايير المحاسبة الدولية، والأمريكية حيث تتفق هذه المعايير علي أنها القيمة التي تصلح لتبادل الأصول وتسديد الالتزامات علي أساس تجاري بحت، وبين أطراف راضية عن التبادل، وراغبة فيه، ولديهم معلومات كافية عن السوق (العابدي، 2010: 7).

وعندما نبحث في مفهوم القيمة العادلة نجد أنها تقسم إلى قسمين هما:

أولاً: قيم تستند إلى السوق وهي القيمة السوقية؛ أي الأسعار المعلنة في سوق نشط.

القيمة العادلة: وهي "المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة" (خوري، 2009: 5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللتعرُّف على مفهوم القيمة العادلة: نجد أن أفضل مؤشر يمكن أن يشير إلى القيمة العادلة هو الأسعار المتداولة في سوق مالي كفء ونشط حيث تتوفر المعلومات لكافة الأطراف عن القيمة العادلة لأداة مالية متداولة، وهناك العديد من المفاهيم المختلفة للقيمة السوقية في السوق الكفء والتي تعبر عن القيمة العادلة، ونذكر منها (زهران، 2005: 13):

مدخل القيمة السوقية العادلة: وهو المدخل الأكثر انتشاراً واستخداماً لتحديد القيمة العادلة، وتعتبر القيمة السوقية العادلة من أكثر التعريفات شيوعاً في اتفاقيات البيع والشراء وبعض عمليات الدمج، ويمكن تعريف القيمة السوقية العادلة بأنها: "المبلغ المعبر عنه نقداً، أو بما يعادل النقد الذي يتم به انتقال ملكية أصل ما من بائع راغب إلى مشتري راغب ويتوافر لدى كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة، ولا تخضع أي منهما لأي نوع من الإكراه"(عبد العال، 2004: 53).

ثانياً: قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي:

1- القيمة من الاستعمال.

2- القيمة القابلة للاسترداد.

3- القيمة الاستبدالية.

4- قيمة المنشأة المستمرة.

5- قيمة التصفية.

وحيث أن وجود الكفاءة والعقلانية في الأسواق المالية يسهم في توفير إطار مفاهيمي مناسب لقياس القيمة العادلة، ويمكن الاستناد إلى القيمة السوقية لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات شريطة أن تكون الأسواق نشطة وكفؤه، لأن القيمة السوقية لا تمثل القيمة العادلة إلا إذا كانت الأسواق كفوءه وعقلانية ونشطة، وعلى العكس أيضاً فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يسهم بدوره في جعل الأسواق أكثر عقلانية وكفاءة (رفاعة، 2010: 621). وحتى تتضح الصور نعرض ونناقش مفهوم كفاءة السوق: في السوق الكفء Efficient Market يعكس سعر السهم كافة المعلومات المتاحة التي من شأنها أن تؤثر على القيمة السوقية للسهم، وإذا كان الأمر كذلك فانه يمكن القول بأنه في ظل السوق الكفء تكون القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة Fair Value (FV) تعكس تماماً القيمة الحقيقية أو العادلة أو الذاتية التي يتولد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر، مما يترتب علية الاستثمار في ذلك السهم من مخاطر. أو بعبارة أخرى تكون القيمة السوقية للسهم ممثلة في القيمة الحالية للمكاسب المستقبلية الناتجة عن امتلاك السهم، مخصومة بمعدل عائد يكفي لتعويض المستثمر عن المخاطر(الهندي، 2004: 6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-7: المكونات الرئيسة للمعيار المحاسبي الدولي (39)

جاء المعيار المحاسبي الدولي (39) الأدوات المالية الاعتراف والقياس لتوضيح مفهوم القيمة العادلة وتعريف مفهوم الأدوات المالية والمشتقات المالية التي تقاس جميعها بالقيمة العادلة ويفصل هذا المعيار في الجوانب المحاسبية للقيمة العادلة وما هي الحسابات التي يجب أن تقاس بالقيمة العادلة وما هي الحسابات التي لا تقاس بالقيمة العادلة.

وهدف هذا المعيار إلى "تحديد مبادئ للاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمنشآت الأعمال وقياسها والإفصاح عنها" (بشايرة، 2010: 9).

2-2-8: أهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة

إن لاستخدام القيمة العادلة أهداف جديدة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبني على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود، وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطر للبيع (القشي، 2007: 4).

2-2-9: أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة أولى جيدة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، مع ذلك فمازال هناك الكثير من العمل ينتظر القيام به قبل أن تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوق بها، وقابلة للصحة (FASB)، ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي المتعلق بالملاءمة والموثوقية استخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث إن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أداءها الماضي والتوقعات المستقبلية (أقاسم، وصلاح، 2008: 113).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-10: أساليب قياس القيمة العادلة

إن مقاييس القيمة العادلة في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة Dynamic and Volatile تزودنا بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلى ملاءمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة لأن المعلومات تكون مهمة أيضاً قبل الملاءمة Relevance والموثوقية Reliability وأن المعلومات التي تتسم بعدم الموثوقية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم، أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي (صالح، 2009: 24):

1- يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.

2- إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للبنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.

3- قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:

أ – الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.

ب – خدمات التسعير من جهة خارجية.

ج – نماذج التسعير الداخلية.

د –التدفقات النقدية المخصومة.

2-2-11: اعتبارات قياس القيمة العادلة

إن استخدام أسلوب القيمة السوقية العادلة عند تقييم الأدوات المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، نجدها تُضفي على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية و الملاءمة لأصحاب القرارات. وبما أن مبدأ الملاءمة يمثل أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات، فانه يتم تدعيم الملاءمة بالموضوعية البعيدة عن تقديرات الأفراد بالاستعانة بالسعر السوقي عند قياس قيمة الأصول بحيث يعتبر طرف محايد ليحقق مصلحة فئة على حساب فئة أخرى، ويعطينا صورة حقيقية عن عدالة وواقعية المركز المالي للمنشأة (عدس، ونور، 2006: 1). ويتم تحديد القيمة العادلة للأداة المالية في حالة وجود سوق نشط للأداة المالية ويعتبر أفضل دليل على القيمة العادلة هي الأسعار المتداولة في سوق نشط، ويعتبر السوق نشيطاً عندما تكون الأسعار متوفرة فيه بسهولة وانتظام نتيجة تبادل التجار والسماسرة ومجموعات متخصصة في السوق. وتكون هذه الأسعار ناتجة عن صفقات فعلية ومنتظمة من خلال أطراف ذات رغبة واطلاع. وجود سوق نشط لأجزاء من الأداة المالية المجمعة ويتم الاعتماد على أسعار السوق لأجزاء هذه الأداة كأساس عند تحديد سعر الأداة المجمعة وكمدخلات لنموذج التقييم المستخدم لتحديد سعرها (خوري، 2009: 55).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: محاسبة القيمة العادلة

تغطي محاسبة القيمة العادلة المواضيع التالية (الحاج، وعقلي، 2010: 14-13):

1- الأدوات المالية.

2- الاستثمارات العقارية.

3- الموجودات الزراعية (محاصيل وموجودات بيولوجية).

4- المطلوبات التأمينية (التزامات عقود التأمين).

ويرى الباحث: أن محاسبة القيمة العادلة لا تتناول موضوع واحد فقط بل تتناول العديد من المواضيع التي تواكب تطورات البيئة الاقتصادية؛ مما يعتبر دافع لتطبيق محاسبة القيمة العادلة والتأكد من قدرتها على معالجة مواضيع متنوعة منها ما يتعلق بالموجودات الزراعية، والأدوات المالية، والاستثمارات العقارية، والمطلوبات التأمينية، ونلاحظ أن هذه المواضيع لها أثر فاعل بدرجة كبيرة على الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

12-2-2: شروط تطبيق القيمة العادلة

عند تطبيق قياس القيمة العادلة لابد من توفر الشروط التالية (الحاج، وعقلي، 2010: 9)، و(Sing and Meng, 2005: 4):

1- توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.

2- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.

3- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

ويرى الباحث: أنه يتوجب تعديل التشريعات الضريبية بما يتلائم مع قياس القيمة العادلة.

13-2-2: مقومات القيمة العادلة

بعد استعراض ومناقشة ما تم التطرق إلية من مفهوم، وأهمية القيمة العادلة نجدها، تقوم على مجموعة من المقومات وهي (أقاسم، وصلاح، 2008: 115):

1- تمثل القيمة العادلة أحد قيمتين، قيمة يمكن مبادلة الأصل بها؛ وتمثل القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، وتتعدد طرق الحصول على الأصول، مثل الحصول على الأصل نقداً وهنا تكون القيمة العادلة هو ما يدفع مقابل الحصول على الأصل من نقدية وشبه النقدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى (القشي، 2007: 4) أن من هذه المقومات:

2- وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها وصفات السوق النشط هي:

أ- وجود البائع والمشترى عادة في أي لحظة.

ب- أن تكون الأسعار معلنة ومتوفرة للعامة.

ج- أن تكون البنود التي يتم تداولها في هذا السوق متجانسة.

3- قيمة سداد الالتزام، وتمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الالتزام.

4- وجوب عملية تبادل حقيقية أي أن القيمة العادلة يجب أن تتحدد في ضوء عملية فعلية قد تمت لمبادلة الأصل أو الالتزام وفق طرق المبادلة.

بينما يرى الباحث: أن توافر صفات السوق النشط في السوق المالي يؤهله لتقديم معلومات محاسبية تستند إلى قياس القيمة العادلة، ولكن في ظل غياب الأسواق الكفوءه والنشطة، يتطلب توفير قواعد استرشادية بحيث تسهم في تحديد القيمة العادلة؛ مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية ويخفض من درجة الاعتماد على التقديرات الشخصية التي يمكن أن تؤدي إلى تحيز القياس المحاسبي وتؤثر على تقدير القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14-2-2: مزايا استخدام القيمة العادلة

إن الأخذ بالقيمة العادلة يؤدي إلى تحقيق مجموعة من المزايا والتي يكمن أن نجملها في التالي ، (Sing and Meng, 2005: 10):

1- إن القيمة العادلة تتفق مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للشركة.

2- تعبر القيمة العادلة إذا تم تقيم الموجودات والالتزامات على أساسها عن الدخل الاقتصادي، حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.

3- يتفق تطبيق القيمة العادلة، ومفهوم المحافظة رأس المال خاصة بالابتعاد عن التكلفة التاريخية التي تحيط بها مجموعة من المؤثرات تؤدي إلى ابتعاد التكلفة التاريخية عن القيمة العادلة واحتمال تأكل رأس المال في ضوء عدم الاعتراف بالانخفاض في الأصول.

ويرى (حمدي، ونوبلي، 2012: 10) أن من هذه المزايا التالي:

4- القيمة العادلة هي مقياس للواقع الاقتصادي وتعبير واضح لمفهوم الدخل الشامل، حيث توفر مقياساً عالي الدقة لهذا المفهوم.

5- تعالج جانباً من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحدة النقد مما يعكس المفهوم الاقتصادي للبيانات المحاسبية المعروضة في المركز المالي (الميزانية).

بينما يرى (سليمان، 2011: 2) أيضاً أن من هذه المزايا:

6- توفر قاعدة ملائمة للمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، بإضافة أسس جيدة للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل قياس القيمة العادلة.

وتشتمل الدراسة في هذا المبحث على التالي:

2-3-0: تمهيد.

2-3-1: مفهوم المعلومات المحاسبية.

2-3-2: أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها.

2-3-3: مفهوم المعلومات المحاسبية ذات الجودة.

2-3-4: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2-3-5: تحليل الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في ظل قياس القيمة العادلة.

2-3-6: مقارنة توضح علاقة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية بالخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المحاسبية.

2-3-7: دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار.

2-3-8: محددات استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2-3-9: مشكلات استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2-3-10: احتياجات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

2-3-0: تمهيد

تعد المعلومات المحاسبية أحد المصادر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر الحالي والمرتقب لتقويم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد العائد المطلوب الذي يتناسب مع هذا الاستثمار، وتعتبر تلك المعلومات من أهم المصادر التي يعتمد عليها المقرض في تقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في تسديد الأقساط المستحقة في حينها، وتحديد العائد المطلوب الذي يتناسب مع مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام (Doron, 2003: 355)، ولاشك أن زيادة جودة المعلومات المحاسبية يزيد من فاعلية تقويم مستوى الأداء والحالة المالية للمنشآت الاقتصادية وتقويم مراكزها المالية؛ مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرارات اقتصادية وبدرجة كفاءة عالية (العقيل، والقيعي، 2011: 1).

وتتحدد مفاهيم جودة المعلومات بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسئولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً ومالا يعتبر كذلك، ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشآت، ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تسهم بشكل كبير في اتخاذ قراراتهم (SOCPA :237)، و(www.tanmia-idaria.ipa.edu- 3/8/2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-1: مفهوم المعلومات المحاسبية

تمثل المعلومات المحاسبية النتائج التي يتم الحصول عليها من عملية معالجة البيانات بعد أن يتم إدخالها إلى نظم المعلومات، وتخضع لعدة عمليات معالجة مثل: التبويب، والتحليل، والتلخيص، والعرض في تقارير تناسب غرض الاستخدام الذي طلبت من أجله وفي الوقت المناسب، وتتنوع المعلومات المحاسبية، فقد تكون كمية كالقوائم المالية مثل: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح والخسائر، وقائمة التغير في المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، إلى جانب تقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات التقديرية والتي توفر معلومات مسترجعة عن الأداء الفعلي للأعمال والأنشطة (المدلل، 2010: 17).

2-3-2: أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها

عرف استخدام المعلومات من قبل الإنسان منذ القدم، ولكن لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة شيوع بعض المفاهيم والمصطلحات التي تميل إلى طبع العصر الحالي بطابع المعلومات مثل: (عصر المعلومات، ثورة المعلومات، الذكاء الاصطناعي) حيث إن الذكاء الاصطناعي يتكون من أنظمة الخبرة، والهياكل الشبكية، ولقد أصبحت المعلومات أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنظمات الاقتصادية، ويعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها، والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها واستخدامها وفقاً لمبدأ التكلفة الاقتصادية (المنفعة/التكلفة) ويعد النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية (شبير، أحمد، 2006: 35).

2-3-3: مفهوم المعلومات المحاسبية ذات الجودة

إن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات بأنها تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. ولقد توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) نحو إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الخطيب، والقشي، 2004: 7). بحيث تصبح المعلومات الناتجة عنها ذات نفع لكافة الأطراف التي تستخدمها. وبناءً على ذلك فان تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاسبي. كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل المسئولين عن وضع المعايير المناسبة مثل (FASB) وكذلك المسئولين عن إعداد التقارير المالية التي يعتبرون من أهم المصادر التي تزود متخذي القرارات الاقتصادية بالمعلومات (أبو شعبان، 2010: 17).

2-3-4: كيفية تقييم جودة المعلومات المحاسبية

تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءً على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة (التكلفة/ العائد)، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة نظراً لتعدد الاستعمالات وإمكانيات إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات، و تستمد المعلومات المحاسبية قيمتها من جودتها، وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو لمتخذ القرار وهي:

منفعة المعلومات، درجة الرضا على المعلومات، درجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات؛ للحصول على تلك المعلومات يتطلب ذلك تكلفة، وعندما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة هذه المعلومات فإنه يكون أمام بديلين (بوشوشة، ومبارك، 2009: 5-4):

أ- زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات.

ب- تدني التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات أو من خلال التقليل من المنافع المستمدة من هذه المعلومات، إن قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار واستعمالها في اختيار البدائل، ويتم حسابها بالفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحاً منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار وبالتالي فإنه إذا لم تؤدي المعلومات المحاسبية الجديدة إلى تغيير القرار المتخذ سابقاً فإن قيمة هذه المعلومات تساوي الصفر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-5: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

هي الصفات أو السمات الواجب توفّرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بحيث تصبح أكثر إفادة لمتخذي القرار، أو تصبح معلومات ذات جودة عالية (الشامي، 17 2009:). والخصائص الأربعة المتفق عليها في الدراسات السابقة والتي سنعتمد عليها في هذه الدراسة، هي خاصية: (الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة). وتتحدد مفاهيم جودة المعلومات بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسئولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً وما لا يعتبر كذلك (الجعدي، والحاج، 2010: 13).

ويرى الباحث: عندما تتسم المعلومات المحاسبية بالخصائص النوعية تصبح أكثر فائدة وذات جدوى في عملية اتخاذ القرارات، بحيث تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، مما ينعكس بدوره على ترشيد القرارات الاستثمارية، وفيما يلي نستعرض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بالقيمة العادلة:

2-3-5-1: أولاً: خاصية الملاءمة Relevance

تعتبر خاصية الملاءمة أحد الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المحاسبية، ولكي تصبح المعلومات مفيدة، فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة، عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، ونستعرض مفهوم الملاءمة من خلال التعريفات التالية:

عرفها FASB "بأنها تلك المعلومات القادرة على أحداث فرق في القرارات عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات للنتائج المستقبلية أو تعزيز التنبؤات السابقة أو تصحيحها ويمكن للمعلومات المحاسبية أن تكون ملائمة عن طريق تأثيرها على الفهم والأهداف والقرارات" (حميدي، 2009: 40).

ويرى (شبير، 2006: 45) بأنه يقصد بها "وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها وتعتبر المعلومات ملاءمة إذا كانت تساعد من يتخذ القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار. شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويؤيد الباحث هذا، التعريف ويرى أنه يجب أن يلازم هذه الخاصية صفة الموثوقية التي تزيد بدرجة كبيرة من قيمة المعلومة التي تصل في الوقت المناسب؛ مما ينعكس ايجابياً على ترشيد القرار المبني على هذه المعلومة وأنه لا جدوى من المعلومات التي لا تتصف بقدر يسير من الموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة.

بينما يرى (حنان، 2003: 213) بأنها "تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وغياب تلك المعلومات يؤدي إلى عدم الاكتمال، وغالباً إلى اتخاذ قرارات خاطئة". (خمقاني، وسويسي، 2011: 297).

وتماشيً مع التعريفات السابقة الذكر لخاصية الملاءمة، نلاحظ أنها اتفقت على قاعدة التأثير على متخذ القرار، كما أنها اتفقت مع مبدئي الإفصاح الشامل والأهمية النسبية وتمكن خاصية الملائمة مستخدميها من (Hodder and Hopkins, 2010: 1):

1- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

2- تعزيز التوقعات الحالية أو إجراءات تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملاءمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

ويرى (الخطيب، والقشي، 2004: 9) أن خاصية الملائمة تمكن مستخدميها من التالي:

3- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتصحيح التوقعات السابقة.

وترتبط خاصية الملاءمة بمفهوم المادية Materiality، في كثير من الأطر المفاهيمية للمحاسبة، فقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المادية في الفقرة (30) من إطاره المفاهيمي: "يعتبر البند مادياً أو ذو أهمية نسبية إذا ما كان حذفه أو عرضه بشكل خاطئ سيؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية المبنية على واقع القوائم المالية"، وعليه فإن مفهوم المادية يضع حداً فاصلاً أو نقطة قطع للملاءمة كونها خاصية أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات لكي تكون مفيدة (صالح، 2009: 34).

ويرى أنصار القيمة السوقية العادلة أن التقييم المستند إلى أسعار البيع في السوق يحقق مبدأ الملاءمة للمستخدمين كافة، بمعنى أن المعلومات التي تعدها القيم السوقية العادلة لا تحقق فقط رغبات المستثمرين بل كافة فئات المستخدمين، في الحصول على معلومات موضوعية تساعد في اتخاذ القرارات، وبالتالي لا بد أن تكون المعلومات متسقة ومتوافقة مع احتياجات الإدارة والمقرضين، والمستثمرين الحاليين، والمستثمرين المستقبليين، وبعض المؤسسات الحكومية والهيئات المالية وغيرها (الحاج، وعقلي، 2010: 10)، وإن المعلومات المحاسبية يجب أن تتميز بخاصية الملاءمة، وذلك لزيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بحيث تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وذو كفاءة عالية، ولأجل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقيق صفة الملائمة لتلك المعلومات لابد أن تتوفر ثلاث صفات نوعية فرعية وهي (www.acc4arab.com 2012/9/5):

1- التوقيت الزمني المناسب Timeliness:

أي انه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدمها (متخذ القرار)، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير على القرار، إذ أن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات الملائمة، ويرى (خمقاني، وسويسي، 2011: 298- 297)، أن من هذه الصفات النوعية الفرعي التالي:

2- القدرة التنبؤية

أي أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة في إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

3- القيمة الرقابية Feed Back Value

أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية Feed Back وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام.

2-5-3-2: ثانياً: خاصية الموثوقية (Reliability)

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المحاسبية، و تتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء، وحيادية، وتتصف بأمانة التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها، وتقدر المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم (المجهلي، 2009: 51).

أي أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة (التمثيل الصادق)، وعدم التحيز (الحياد) ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر بشكل معقول (الشامي، 2009: 23).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبمعنى أخر إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية في التعبير بصدق عن حقيقة الأحداث والعمليات مع التحقق منها بأدلة إثبات موضوعية (شاهين، 2008: 37). وهي التي تأكد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله. وأن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها (حنان، 2003: 196). ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة، لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً (صالح، 2009: 35). وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية الآتية (www.world-acc.net -2012/11/23):

1- صدق التعبير: Representational Faithfulness

أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب متعمد؛ مما يسهم في موثوقية المعلومات.

ويرى (حسين، 2010: 43-42)، أن من الخصائص الفرعية التالي:

2- الحياد (عدم التحيز): Neutrality

يجب أن تكون البيانات غير متحيزة، أو بمعنى أخر موضوعية، وعدم التحيز يعني أنه يجب تركيز الاهتمام على موضوعية المعلومات المحاسبية عند تطبيق المعايير المحاسبية لكي تخدم جميع الفئات المستفيدة منها، وحتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تكون محايدة، أي خالية من التحيز، ولا يعتبر التقرير المالي محايداً إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على عملية اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً. ويقصد بذلك أن يكون الهدف من نشر المعلومات المحاسبية هو خدمة كافة الأطراف دون أي تحيز في توجيه هذه المعلومات لخدمة جهة معينة دون الأخرى.

3- قابلية التحقق: Verifiability

أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية، وغالباً ما يستخدم مصطلح مرادف للتحقق وهو الموضوعية Objectivity.

ويرى الباحث: أنه يمكن أن يحقق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية في حالة توفر سوق الكفوءه والنشطة، ولكن في ظل غياب الاسواق الكفوءه والنشطة لا تمثل القيمة السوقية القيم العادلة مما؛ سينعكس سلباً على درجة الموثوقية للمعلومات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-5-3-2: ثالثاً: خاصية القابلية للفهم Understandability

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية هي خاصية القابلية للفهم التي تسمح للمستخدمين الذي لهم قدر معقول من الدراية المحاسبية بإدراك مغزى تلك المعلومات المعروضة بالتقارير المالية(Kieso, et. al., 2007: 32)، وتحقيقاً لهذا الغرض، يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة والملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب تضمينها التقارير المالية اعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين، كونها تحتوي بعضاً من التعقيد، وبما أن الإطار المفاهيمي هو المرشد والدليل لوضع المعايير المحاسبية، فأن تحقق صفة القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية تعتبر متطلب أساسي أو تحدٍ لواضعي المعايير، ليتأكدوا بأن المعايير التي طوروها لتعالج المواضيع الحساسة والمعقدة تنتج تقريراً مالياً وإفصاحاً مالياً مفهوماً (صالح، 37-36 2009:). وهناك العديد من التعريفات التي تركز على خاصية القابلية للفهم نذكر منها التالي (خمقاني، وسويسي، 2011: 296):

1- (يرى مطر، والسويطي): "القابلية للفهم بمعنى أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر القابلية للفهم من زاوية مهارة وخبرة من يعدها من جهة، ثم من زاوية مهارة وخبرة من سيستخدمها من جهة أخرى"

2- (يرى وليد ناجي الحيالي): "يقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد".

وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى، وبالتالي فإنه يتعين على من يقوم بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة بقدرات مستخدمي هذه القوائم وحدود تلك القدرات، وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم (المدلل، 2010: 38). ومن الإجراءات التي تسهم في إمكانية فهم المعلومات المحاسبة واستيعابها (www.abahe.co.uk -2012/8/12):

1- تصنيف البيانات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمون القوائم المالية.

2- وضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض، وتقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدمون هذه القوائم عادة معرفتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من مستخدميها، لذا يفترض أن يتوفر لدى مستخدمي المعلومات المالية درجة من المعرفة و الوعي بحيث تمكنهم من فهم هذه المعلومات وتقييم مستوى منفعتها، كما يجب على معدي هذه المعلومات مراعاة ذلك، وفي الأخير يجب التنويه على أن خاصية القابلية للفهم لا تقضي بضرورة عرض المعلومات السهلة فقط، بل تقضي بضرورة عرض كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأسهل طريقة ممكنة (خمقاني، وسويسي، 2011: 295 - 296).

وبالتالي لا تعتمد هذه الخاصية على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضاً على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي تلك المعلومات مثل: مستوى الثقافة والوعي، ومستوى التعليم، والقدرة على الفهم والاستيعاب والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، ودرجة الخبرة. وبالتالي تعتبر خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها. لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير (صالح، 2009: 37)، ويمكن تصنيف مستخدمي المعلومات المالية حسب درجة وعيهم إلى (خمقاني، وسويسي، 2011: 295):

1- المستخدم الحصيف (القارئ الماهر للقوائم المالية): وهو المستخدم الذي يتمتع بدرجة عالية من الوعي، والإفصاح الموجه له يكون إفصاح إعلامي.

2- المستخدم العادي (القارئ العادي للقوائم المالية): وهو المستخدم الذي يتمتع بدرجة فهم واستيعاب متوسطة، ويكون الإفصاح له إفصاح وقائي.

3- المستخدم الضعيف (القارئ الضعيف للقوائم المالية): وهو المستخدم الذي له درجة متدنية من الفهم والاستيعاب، والإفصاح الموجه له ليكون إفصاح وقائي.

وحتى تتحقق للمعلومات المحاسبية الاستجابة المطلوبة، يجب أن تَقدم في شكل وبطريقة يمكن للمستفيد منها أن يستخدمها بسهولة لا أن تكون مجرد توصيل أرقام وعبارات عن نشاط المنشأة، وذلك لأن المعلومات التي تأخذ شكل غير مألوف يكون احتمال تجاهلها أو عدم إمكانية ترجمتها إلى معنى مفهوم كبيراً، و مما لا شك فيه ومن خلال ما تقدم من عرض للخصائص النوعية للمعلومات، نجد أن للمعلومات التي تقدمها التقارير المالية علاقة وارتباطاً كبيراً في اتخاذ القرارات الاستثمارية وخصوصاً عندما تقدم هذه المعلومات خلال فترات دورية متقاربة خلال العام الماضي للمنشأة (مرعي، 2006: 191).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-5-4: رابعاً: خاصية القابلية للمقارنة Compareability

تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون المعلومات المحاسبة من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة (شبير، 2006: 46). "علماً أن لمبدأ الثبات في استخدام السياسات والإجراءات المحاسبية من دورة إلى أخرى أثراً كبيراً في كفاءة خاصية قابلية المقارنة" (مرعي، 2006: 191).

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة، إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وعن أي تغير في هذه السياسات وآثار هذا التغير، بحيث يمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشآت للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة، فالالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة. وإن ما تتطلبه هذه الخاصية من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية يجعلها خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية (صالح، 2009: 37). وترتبط خاصية القابلية للمقارنة بمبدأ الاتساق أو التماثل وذلك بهدف إمكانية تحقيق المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة، حيث تتعدد في الغالب الطرق والإجراءات المحاسبية المتبعة في انجاز غرض محاسبي معين، فمثلاً تعدد طرق احتساب أقساط الإهلاك، وطرق تحديد تكلفة المخزون. وعلى الرغم من اعتبار هذه الطرق جميعاً مقبولة محاسبياً، إلا أن استخدام واحدة منها دون الباقي، يقتضي الاستمرار في استعمالها من مدة إلى أخرى. وذلك انسجاماً مع مبدأ قابلية المقارنة في البيانات المحاسبية أما إذا تم التغيير من طريقة إلى أخرى فيجب الإفصاح عن هذا التغير مع بيان أثره على القوائم المالية (رمضان، وعبد الله، 2007: 152).

ويرى الباحث: أن فتح مجال تغيير الطرق والإجراءات المحاسبية بدون رقابة، يعتبر نافذة تحريف، وتظليل للمعلومات المحاسبية مما ينعكس بدورة على تخفيض جودة المعلومات المحاسبية.

وكما هو معروف أن إمكانية استخدام المعلومات المحاسبية في عقد المقارنات يعتبر أمراً حيوياً، وذلك نظراً لعدم توفر مقياس مطلق لتقييم الأداء، ويتمثل الهدف في عقد المقارنة في تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية، وذلك عن طريق إيجاد علاقة بين نوعين من المعلومات أو الأرقام، لهذا يلزم الإشارة إلى أن عقد المقارنة في مجال المحاسبة يتم على مستويين، ولكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر فيها الشرطين التاليين (المجهلي، 2009: 85):

1- سهولة العرض، واستخدام أسلوب واحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات.

2- الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال مناقشة وتحليل الأفكار السابقة المتعلقة بخاصية القابلية للمقارنة نجد أن هناك "علاقة طردية ومباشرة بين تطبيق مبدأ الثبات وبين الجودة والثقة والقابلية للمقارنة في القوائم المالية" (أل باحص،2009: 1)، ومن خلال العرض والتحليل النظري للأفكار السابقة يؤيد الباحث أن أهمية القابلية للمقارنة تبرز من أن أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة هو تقديم تقارير مالية. وغالباً ما تكون التقارير المالية ذات صفة إخبارية وهذا يتطلب تقديم معلومات ملاءمة يمكن الاعتماد عليها والوثق بها، ويأتي ذلك من خلال إجراء المقارنة مع أرقام أخرى مثل أرقام التقارير المالية للسنوات السابقة للمنشأة نفسها، أو مع منشآت تعمل في نفس المجال، مما ينتج عن عملية المقارنة معلومات محاسبية ذات قدر أكبر من المنفعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-3-2. هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

شكل رقم (1-2-2)

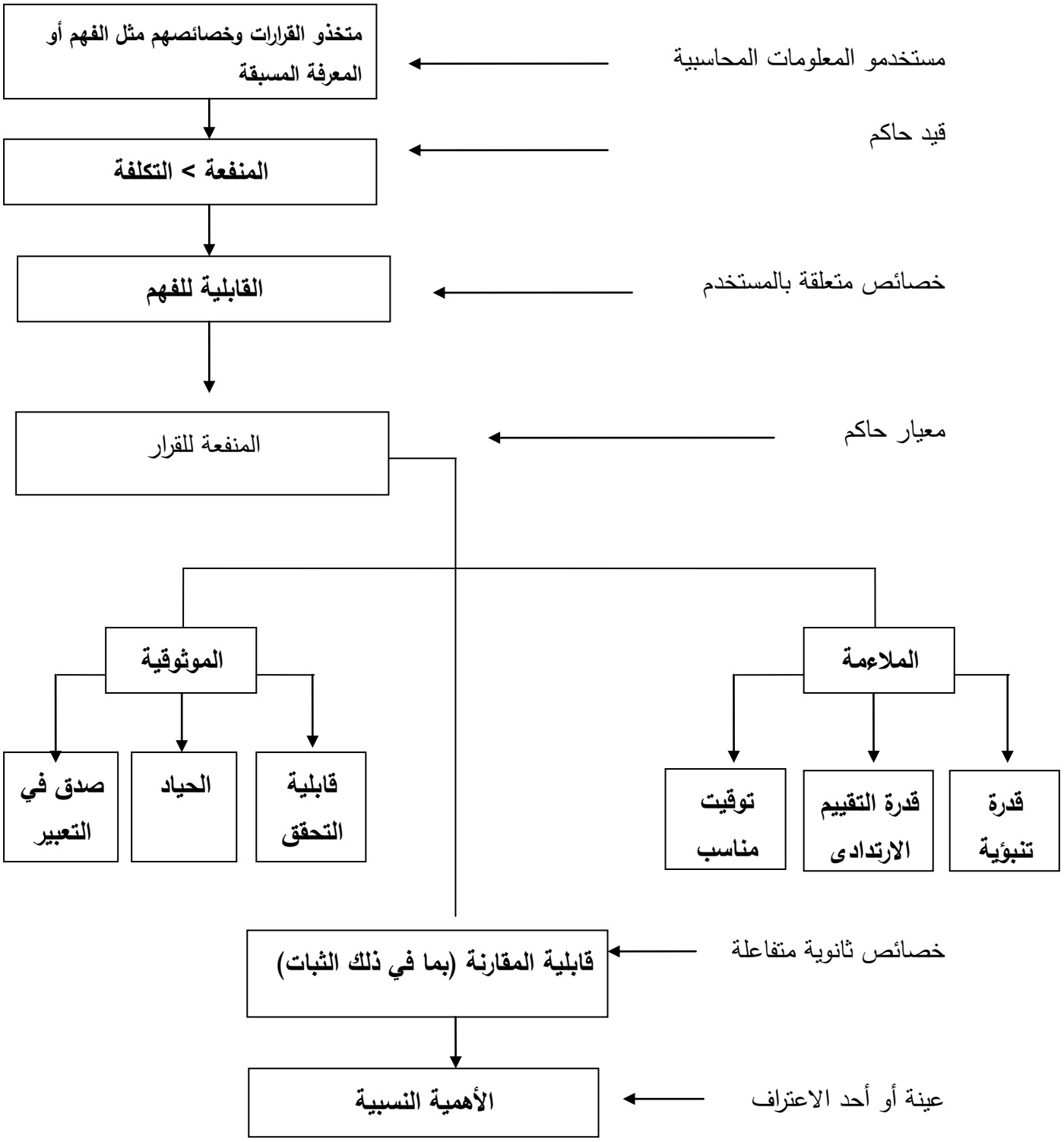

المصدر: (Kieso, et. al., 2009: 35)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-7: تحليل الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في ظل قياس القيمة العادلة

أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه عند الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين، وهي خاصية الملاءمة، والموثوقية أو الاعتمادية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة (Ernest and young, 2008: 82)، ويقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الخصائص والمميزات التي تجعل القيمة الإعلامية لهذه المعلومات كبيرة من وجهة نظر مستخدميها، ويعتبر هذا المصطلح حديثاً نسبياً ويستخدم عموماً للتمييز بين المعلومات المالية الجيدة (المساهمة في اتخاذ القرارات بنجاح) والمعلومات المالية الأقل شأناً، وعليه بات من الضروري على معدي التقارير المالية اختيار السياسات والبدائل المحاسبية المتاحة والتي ترفع من هذه القيمة، ومعنى هذا أن يكون إعداد التقارير دائماً في علاقة وثيقة باتخاذ القرارات (خمقاني، والسويسي، 2011: 296-295)، ويعتبر تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (الخطيب، والقشي، 2004: 7).

ونلاحظ أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة و المتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في حالاتها المختلفة من الكساد و التضخم أو غيرها من الظروف الاقتصادية، ولذلك وجه إلى مبدأ التكلفة التاريخية كثيراً من الانتقادات، كما أن انتشار ظاهرة التضخم واستفحالها في كل الاقتصاديات لم يعد الأمر كما كان عليه، خاصة وأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالاعتماد على هذا المبدأ أصبحت تفقد الكثير من صلاحيتها وقدرتها على الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وأصبح النموذج المحاسبي يمدنا بصورة غير حقيقية عن المؤسسة ما دامت عناصر الذمة المالية لها مسجلة على أساس أسعارها الأصلية، مع إهمال تطور أسعارها في المستقبل، لهذا فإن التكاليف التاريخية توحي للمسيرين، للحكومات وللجمهور، بأن المؤسسات هي أكثر رخاء وازدهاراً؛ مما هي عليه في واقع الأمر، مما يقودنا إلى اتخاذ قرارات غير سليمة عند تخصيص المداخل وتطبيق السياسات الحكومية (أقاسم، وصلاح، 2008: 110)، ويمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في تقديرات قياس القيمة (Verification) حال عدم وجود فروق هامة لدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحقق العادل، وهذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة. وبالتالي فإن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطراً وسيؤثر على ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم المعلومات المحاسبية (صالح، 2009: 32).

ويؤيد الباحث أن هناك علاقة متداخلة بين مفهومي الملاءمة والموثوقية لأنه من المفترض أن تتوافر خاصيتي الملاءمة والموثوقية معاً وبدرجة عالية من التأكد بصفتهم من الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية، وهذا هو الوضع الأمثل لتصبح المعلومات المحاسبية أكثر نفعاً وفائدة في اتخاذ القرارات.

ولكن في الحياة العملية نادراً ما تتوافر هذه الحالة بشكلها المثالي، ففي أغلب الأحوال يظهر شكل من التبادل بين تلك الخاصيتين، فتزداد درجة التأكد لدى خاصية مقابل انخفاض درجة التأكد لدى الخاصية الأخرى، وبالتالي يجب الموازنة بدرجة مقبولة من التأكد بين هاتين الخاصيتين من أجل تقديم وعرض معلومات عادلة وغير متحيزة بحيث يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات، مما يتطلب البحث بين بدائل القياس المحاسبي لاختيار طريقة القياس الأكثر إسهاماً في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ويعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس هو الأكثر إغراء للمهنيين وواضعي المعايير بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، ويعد المقياس الأفضل والأكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات، بينما يستند منهج التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية، إلى معلومات تاريخية تكون موثوقة بدايةً، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الزمن ولا تتوافر فيها خاصية الملاءمة لاتخاذ القرارات بعد فترة من وقوع الحدث، لأنها تكتفي بالإبلاغ عن السجل التاريخي للموجودات والمطلوبات، دون أن تقدم معلومات حديثة عن قيمتها الحاضرة، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة بإتباع منهج تقييمي يُعظم من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في إتباع نفس الطرق والإجراءات، في حين أن التكلفة التاريخية تشتمل على مجموعة من التقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، التي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية من الدقة والثقة (عواد، 2010: 45)، وعند المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، فنجد أنه حين يحقق نموذج التكلفة التاريخية قدراً كبيراً من الموثوقية وقدراً أقل من الملاءمة فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدراً أكبر من الملاءمة وقدراً أقل من الموثوقية، خاصة في ظل عدم وجود سوق نشطة، ولأنه لا يمكن الاستغناء عن أي من خاصيتي الملاءمة أو الموثوقية، فإنه يجب الموازنة بينهما، ففي بعض المواقف تكون الملائمة أهم من الموثوقية والعكس في مواقف أخرى، ومع ذلك لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التضحية بأي من الملاءمة أو الموثوقية بالكامل(صالح، 2009: 33)، وكما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة، وإتباع مدخل تقييمي واحد في كل الأوقات، يحسن من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصية القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق، في حين أن التكلفة التاريخية تشتمل على مجموعة من المعالجات المحاسبية والفرضيات والمسلمات المختلفة، التي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية من الدقة والثقة (السيوطي، 2007: 8).

2-3-8: مقارنة توضح علاقة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية بالخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المحاسبية

البيان	منهج القيمة العادلة	منهج التكلفة التاريخية
الملاءمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها.	بأداء معلومات تتعلق بالمنشأة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها، بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات.
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره فقد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلي مشكلات تتعلق بالموثوقية.	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية.

المصدر: (أقاسم، وصلاح، 2008: 114).

2-3-10: دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار

بالاعتماد على نظرية المحاسبة أخذت عدة مجالس محاسبية متخصصة على عاتقها إصدار المعايير المحاسبية المختلفة التي توجه وتلزم إدارة المنشأة بالتقيد بإصداراتها في عملية القياس والاعتراف بالعمليات التجارية التي تقوم عليها، وصولاً إلى قوائم مالية يتوفر فيها ما تم الاتفاق على تسميته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم المالية والتي يجب أن تكون مدققة من طرف خارجي مستقل يشهد بأن إدارة الشركة قامت بالتقيد بجميع معايير المحاسبة المنصوص عليها من قبل المجالس المختصة (الخطيب، والقشي، 2004: 6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3-11: محددات استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

رغم التأييد الكبير الذي تلقاه محاسبة القيمة العادلة وتصدرها معظم معايير المحاسبة الصادرة حديثاً، إلا أن قياس القيمة العادلة يكتنفه الكثير من الصعوبات خاصة في ظل عدم وجود سوق نشطة، وهناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات (مطر، 2006: 300):

1- اختبار مستوى الأهمية

2- اختبار التكلفة / العائد

ويغلب على هذين المحددين الصفة الكمية، والأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر، فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له.

2-3-12: مشكلات استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

هناك بعض المشكلات التي قد تنشأ عند المفاضلة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتضح فيما يلي (الخطيب، والقشي، 2004: 12-11):

1- احتمال التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية)، إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملاءمة، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أنها تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً، أو تمثيلاً، للواقع الفعلي.

2- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، وكذلك إن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

3- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعتبر مفيداً وذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى (صالح، 2009: 39) أيضاً أن هناك بعض المشكلات التي قد تنشأ عند المفاضلة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أجملها في التالي:

4- كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها: (اختبار التكلفة / العائد) إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها للمعلومات وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فان المنشأة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

5- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أن مستخدمها يواجه صعوبة في فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه، على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة؛ مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب، لذلك يقع على عاتقه؛ باعتباره الجهة المسئولة عن اعداد التقارير المالية فمن مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

6- بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية هو مقارنة المعلومات الخاصة بمنشأة معينة مع منشأة مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه المنشأة، إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمنية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم المنشأة بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14-3-2: احتياجات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات

تقوم الإدارة في منظمات الأعمال بإعداد البيانات المالية التي تمثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل (نتيجة الأعمال) وقائمة التدفقات النقدية، و قائمة التغيرات في المركز المالي في نهاية السنة المالية، حيث تنشر هذه القوائم لتساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من أجل (أقاسم، وصلاح، 2008: 32):

1- تقييم أداء الإدارة و مسؤوليتها.

2- تقييم الضمانات المتوفرة للأموال التي اقترضها المشروع من الغير.

3- تحديد ما يتم الحيازة أو الاحتفاظ أو بيع من الاستثمار في حقوق الملكية.

4- بيان مصادر أموال المشروع و التزاماته و التغييرات التي طرأت عليه.

5- تنظيم أنشطة المشروع.

6- تحديد السياسات الضرورية.

ويتميز القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة بتقديم وتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملاءمة وذلك بخلاف القياس المحاسبي المستند إلى التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفاعلية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية، ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقه أو مقبولة على الأقل (صالح، 2009: 33).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تشتمل الدراسة في هذا الفصل على ما يلي:

المبحث الأول: البنوك المحلية العاملة في فلسطين

المبحث الثاني: المنهجية والإجراءات.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

بحثت هذه الدراسة أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين، حيث سلطنا من خلالها الضوء على مفهوم وأهمية قياس القيمة العادلة للمصارف المحلية العاملة في فلسطين ودورها في تعظيم جودة المعلومات المحاسبية من خلال تقديم معلومات تتسم بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى ضبط أداءها وفق معايير القيمة المحاسبة الدولية التي تتجه نحو القيمة العادلة، وذلك بالاستناد على مصادر معلومات متعددة منها: المعلومات النظرية التي تم استقائها من المؤلفات والدوريات والأبحاث والدراسات السابقة ذات الصلة، والدراسة الميدانية التي تم القيام بها في هذه الدراسة، ولقد تمت الاستفادة من الدراسات السابقة في وضع الإطار النظري لهذه الدراسة، حيث استطاع الباحث من خلال هذه الدراسات تكوين إطاراً، معرفياً كافياً حول موضوع بحثه وتحديد المتغيرات التابعة والمستقلة والوصول إلى صياغة الفرضيات بشكل يوضح أهداف الدراسة ليتم الانطلاق منه كأساس لإعداد الدراسة وتصميم أسئلة المقابلة والإستبانة والتي تناولت معظم الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي تعتبر أداة الدراسة المستخدمة للوصول إلى النتائج.

ويتناول هذا الفصل توضيح الإجراءات التي تم إتباعها في هذه الدراسة، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة وعينتها وأهم صفات عينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها وصدقها وتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة، وأخيراً نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:

البنوك المحلية العاملة في فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0-1-3: تمهيد

يعتبر القطاع المصرفي من أهم مكونات النظام المالي الفلسطيني. والأكثر تأثيراً على الاستقرار المالي بشكل عام. ويعتبر القطاع المصرفي بمثابة قناة التمويل الرئيسة سواء للقطاع العام أو الخاص. وبالتالي فإن التغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على مجمل النشاط الاقتصادي بشكل عام (سلطة النقد الفلسطينية، 2010: 31). ويمثل الجهاز المصرفي ركناً مهماً في الاقتصاد القومي لأي مجتمع من المجتمعات الحديثة. لذلك اهتمت معظم البلدان المتحضرة بوضع تشريعات ترسم وتنظم مجالات النشاط المتعلقة بكافة أنواع البنوك المكونة للجهاز المصرفي بها.

وتلعب البنوك أيضًا دوارً هاماً في حركة النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها المباشر في حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها، وبالتالي في مقدار عرض النقود في الاقتصاد، وتأتي أهمية دراسة دور البنوك في التأثير على عرض النقود بسبب ما تحدثه التغيرات في حجم النقود من تأثير مباشر على مستويات البطالة والتضخم، ومعدلات النمو الاقتصادي، وهي جميعها متغيرات تشكل أهدافاً مباشرة للسياسة الاقتصادية (الأسطل، 2011: 55).

1-1-3: سلطة النقد الفلسطينية

تأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب قرار رئاسي في عام 1995م. باعتبارها مؤسسة مستقلة، وتم استبدال هذا القرار بإصدار قانون سلطة النقد في عام 1997م. وتم إنشاء سلطة النقد لتحقيق العديد من المهام الواردة في بروتوكول باريس الاقتصادي. وقد تم إنشاؤها كنواة للبنك المركزي الفلسطيني وهي تقوم بمعظم الوظائف الكلاسيكية للبنوك المركزية من ترخيص للوحدات المالية وفروعها والإشراف عليها وتنظيم البيئة التي تعمل فيها وهي تعمل أيضاً كمستشار ووكيل مالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتشكل أيضاً الوحدة التي عن طريقها يتم استثمار المصادر المالية للسلطة. إلا أنه ولغياب النقد الوطني فان سلطة النقد الفلسطينية تفتقر للأدوات اللازمة لتنفيذ بعض الوظائف الجوهرية التي يقوم بها البنك المركزي، كوظيفة المقرض الأخير، ووظيفة التحكم في حجم الائتمان وتكليفه وتبني نظام لسعر الصرف(الأغا، و رضوان، 2006: 213-214).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-1-2: المهام التي تمارسها سلطة النقد

تمارس سلطة النقد عدداً من، وليس كل، المهام المناطة بالبنك المركزي، متحددة على وجه الخصوص في مراقبة البنوك، وخدمات المدفوعات، والأبحاث والإحصاء.

3-1-3: تعريف الجهاز المصرفي

يعرف الجهاز المصرفي بأنة "مجموعة المؤسسات المالية المصرفية والقوانين المنظمة وعلاقاتها في المجتمع والخاضعة لرقابة المصرف المركزي" (مسعود، 2008: 28).

كما عرف المشرع الأردني في المادة رقم(2) من قانون البنوك رقم (24) لسنة 1971م المصرف المرخص على أنه "الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام القانون" (سعادة، وظاهر، 2006: 5).

ويعمل القطاع المصرفي الفلسطيني بطريقة منظمة وفعالة كفؤة، ويحكم البنوك العاملة في فلسطين قانون البنوك رقم (٩) لعام 2010م، والتعليمات الصادرة بمقتضاه، كما وتعمل البنوك بالتماشي مع أفضل المعايير المصرفية الدولية، خاصة المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابية المصرفية، والمنهجية المتعلقة بها، ومبادئ الحوكمة الجيدة، واتفاق بازل، فيما يجري العمل لتطبيق اتفاق بازل(www.pma.ps تاريخ الزيارة 27-12-2012).

3-1-4: مكونات الجهاز المصرفي في فلسطين

لقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي ميلاد الجهاز المصرفي الفلسطيني المعاصر، حيث كان هناك مصرفين فقط يعملان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني عقب قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية حيث يتكون من:

1- سلطة النقد الفلسطينية: تأسست سلطة النقد الفلسطينية وأخر عام 1994م لبناء النظام المصرفي والنقدي وضمان استقراره تشجيع النمو الاقتصادي للأراضي الفلسطينية.

2- البنوك التجارية: يتكون القطاع المصرفي في فلسطين بشكل أساس من البنوك التجارية التي تستقطب النسبة الأكبر من ادخارات الوحدة الاقتصادية وادخارات الأفراد، وهي بالتالي تحتكر توجيه الادخارات نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتعد البنوك التجارية بأنها مصارف متخصصة في الخدمات المصرفية، ويتمثل دورها في الوساطة بين أفراد ترغب في ترتيب حقوق لها في المصرف التجاري، وأشخاص ترغب في ترتيب ديون عليها في المصرف، ويقوم المصرف بالدفع مقابل استخدامه لهذه الحقوق، ويحصل على أثمان مقابل خدماته المصرفية (أبو سمرة، 2007: 25-28). وتنقسم البنوك التجارية إلى التالي (قانون المصارف، 2010: 2):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- البنوك المحلية: وهي البنوك التي تأسست بترخيص من سلطة النقد الفلسطينية.

ب- البنوك العربية والأجنبية: وهي البنوك التي تأسست بترخيص من السلطات المصرفية في البلد الأم، وحاصلة على الترخيص من سلطة النقد لمزاولة العمل داخل فلسطين.

3- البنوك الإسلامية: تقوم هذه البنوك بتوجيه نشاطها الاقتصادي وفق الشريعة الإسلامية وتعمل في فلسطين اثنان من البنوك إسلامية وهي (البشيتي، 2009: 15):

أ- المصرف الإسلامي العربي.

ب- المصرف الإسلامي الفلسطيني.

4- البنوك المتخصصة: تعمل في فلسطين مصارف متخصصة منها ما يلي (مسعود، 29 2008:):

أ- المصرف العقاري المصري العربي.

ب- مصرف الرفاه: تم إنشاء هذا المصرف في عام 2006م. وهو مصرف وطني ومتخصص في دعم ومساندة المشاريع الصغيرة. المصدر.

3-1-5: عدد البنوك المحلية وفروعها

يبلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين حالياً (18) ثمانية عشر مصرفاً تعمل من خلال (212) مائتين واثنا عشر فرعاً، ومكتباً فرعياً، منها ثمانية مصارف محلية وعشر مصارف وافدة. وبلغ عدد الفروع للمصارف المحلية (110) مائة وعشرة فرعاً، مقابل (102) مائة واثنين فرعاً للمصارف الوافدة. وفيما يلي تفصيل لتلك البنوك التجارية وفروعها موزعة حسب جنسيتها حتى عام 2011م. حيث أن (8) ثمانية مصارف محلية وهي تستحوذ على 44.44 % من إجمالي عدد البنوك، وعلى 51.9% من إجمالي عدد الفروع والمكاتب، مقابل 48.1 % تعود لعشرة مصارف وافده من إجمالي، عدد الفروع والمكاتب، والجدول رقم (1-3) يوضح البنوك المحلية التجارية العاملة في فلسطين، كما يضح الجدول رقم (2-3) أيضاً البنوك المحلية الإسلامية العاملة في فلسطين. بينما الجدول رقم (3-3) يوضح البنوك الوافدة. (سلطة النقد الفلسطينية، 2011: 21).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-1)

يبين البنوك التجارية المحلية العاملة في فلسطين:

اسم البنك	تاريخ التأسيس	عدد الفروع
بنك فلسطين	1960	42
البنك التجاري الفلسطيني	1994	6
بنك الاستثمار الفلسطيني	1995	13
بنك القدس	1995	17
البنك العربي الفلسطيني للاستثمار	1996	1
بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة	2006	6

جدول رقم (3-2)

يبين البنوك الإسلامية المحلية العاملة في فلسطين:

اسم البنك	تاريخ التأسيس	عدد الفروع
البنك الإسلامي العربي	1995	10
البنك الإسلامي الفلسطيني	1995	15

المصدر (سلطة النقد الفلسطينية، 2010: 33).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-3)

يبين البنوك الوافدة والعاملة في فلسطين:

اسم البنك	تاريخ التأسيس	عدد الفروع
بنك القاهرة عمان	1986	18
البنك العربي	1994	22
بنك الأردن	1994	31
البنك العقاري المصري العربي	1994	6
البنك التجاري الأردني	1994	3
البنك الأهلي الأردني	1995	5
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995	12
البنك الأردني الكويتي	1995	2
بنك الاتحاد	1995	1
بنك ال HSBC للشرق الأوسط المحدود	1998	1

المصدر (سلطة النقد الفلسطينية، 2010: 33).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

المنهجية والإجراءات

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

3-2-0: تمهيد.

3-2-1: منهج الدراسة.

3-2-2: مجتمع وعينة الدراسة.

3-2-3: أداة الدراسة.

3-2-4: صدق وثبات الإستبانة.

3-2-5: المعالجات الإحصائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
المنهجية والإجراءات

3-2-0: تمهيد

ويتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

3-2-1: منهج الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

ويعرف الباحث مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال إطلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، ويسعى الباحث للوصول إلى دراسة أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين. وهذا يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، فإن الباحث سيعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه سيستخدم أسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختياره لعينة الدراسة، وسيستخدم الإستبانة في جمع البيانات الأولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **طرق جمع البيانات: اعتمد الباحث على نوعين من البيانات**

1- البيانات الأولية:

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2 - البيانات الثانوية:

وتمت مراجعة الكتب، والدوريات، والمنشورات الخاصة، أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

3-2-2: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من قطاع البنوك المحلية العاملة في فلسطين، وعددهم (8) مصارف (بنك فلسطين، البنك التجاري الفلسطيني، بنك الاستثمار، بنك القدس، البنك العربي الفلسطيني للاستثمار، بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة، البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني)، علماً بأنة تم استبعاد بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة لصغر حجمه ولأنة في طريقة للاندماج. وقد تم استخدام طريقة العينة العشوائية لاختيار أفراد الدراسة الممثلين في العاملين في قطاع البنوك المحلية العاملة في فلسطين ولديهم علاقة بمشكلة الدراسة من مدراء البنوك والفروع ومساعديهم، ورؤساء الأقسام، والمحاسبين، والمدققين الداخليين، والمدراء الماليين للإجابة عن أسئلة الإستبانة وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (100) موظف من مجتمع الدراسة. وقد تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة وتم استرداد (80) استبانه، وبعد تفحص الاستبانات لم يستبعد أي منهما نظراً لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2-3: أداة الدراسة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي كان لهما الأثر الفاعل في تصميم الإستبانة، ومن أبرزها: دراسة (حسين، 2010)، ودراسة (صالح، 2009)، ودراسة (عدس، ونور، 2006)، ودراسة (زهران، 2005)، ودراسة (Tan, Hancock, et. al., 2004)، ودراسة (Carroll, et. al., 2003)، وتم إعداد استبانه خصصت لجمع المعلومات حول "أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين" بحيث تغطي فرضيات الدراسة. وقد تم اختيار الصدق الظاهري للإستبانة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين تتألف من ستة أشخاص أساتذة جامعات فلسطينية متخصصين في المحاسبة والإحصاء وقد اخذ رأي السادة المحكمين بعين الاعتبار، وبذلك خرجت الإستبانة في صورتها النهائية. وقد تم تقسيم الإستبانة إلى مجموعتين كالتالي:

المجموعة الأولى: تحتوي على الخصائص العامة لمجتمع وعينة الدراسة ويتكون من 4 فقرات.

المجموعة الثانية: تناقش أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين. وتم تقسيمه إلى أربعة محاور كما يلي:

1- **المحور الأول:** ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الملاءمة ويتكون من (9) فقرات

2- **المحور الثاني:** ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الموثوقية ويتكون من (7) فقرات

3- **المحور الثالث:** ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للفهم ويتكون من (6) فقرات

4- **المحور الرابع:** ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للمقارنة ويتكون من (6) فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من (5) إجابات حيث الدرجة (5) تعني موافق بشدة والدرجة "1" تعني غير موافق بشدة كما هو موضح بجدول رقم (4-3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4-3)

مقياس الإجابات

الفترة	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
درجة الموافقة	**قليلة جداً**	**قليلة**	**متوسطة**	**كبيرة**	**كبيرة جداً**
الوزن	1	2	3	4	5

4-2-3: صدق وثبات الإستبانة.

يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429) ، كما يقصد بالصدق "شمول الإستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001: 179) ، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

- **صدق فقرات الإستبانة:** تم التأكد من صدق فقرات الإستبانة بطريقتين.

1- الصدق الظاهري للأداة (صدق أداة الدراسة).

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى متخصصين في المحاسبة والإحصاء.

ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات، ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الإستبانة. وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الإستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور، وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها بالاتفاق مع المشرف على ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - صدق الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (30) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

أ. **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:** أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الملاءمة في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.

ويبين جدول رقم (3-5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الملاءمة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-5)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الملاءمة في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
-1	استخدام القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار.	0.767	0.000
-2	تعتبر القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية.	0.866	0.000
-3	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عاليه.	0.752	0.000
-4	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات ذات قيمة استردادية.	0.633	0.000
-5	تحقق البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.	0.707	0.000
-6	تساعد البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة الدائنين في اتخاذ قرارات الائتمان.	0.757	0.000
-7	تساعد البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار.	0.804	0.000
-8	تساعد البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة في زيادة درجة التأكد من دقة التدفقات النقدية المستقبلية للمصرف.	0.685	0.000
-9	يساعد تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي في تقديم معلومات ملائمة لتفسر اختلاف القيم الدفترية عن السوقية.	0.773	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (28) تساوي 0.361

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: يبين جدول رقم (3-6) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الموثوقية للمصارف المحلية العاملة في فلسطين) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-6)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الموثوقية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
-1	يوفر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية في التقارير المالية.	0.727	0.000
-2	يوفر قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية.	0.617	0.000
-3	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات محايدة.	0.623	0.000
-4	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للتحقق.	0.671	0.000
-5	تحقق المعلومات المحاسبية المستندة إلى القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق.	0.656	0.000
-6	يعبر مجموع الموجودات في قائمة المركز المالي عن القيم الحقيقية إذا تم استخدام القيمة العادلة.	0.578	0.001
-7	مؤشر التحليل المالي المستند إلى القيمة العادلة يكون أكثر صحة وذات جدوى عند اتخاذ القرارات.	0.638	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (28) تساوي 0.361

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: يبين جدول رقم (3-7) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للفهم) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (3-7)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للفهم في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
-1	يكتنف مفهوم القيمة العادلة بعض الغموض.	0.713	0.000
-2	يوجد فهم واضح لمفهوم القيمة العادلة لدى المحاسبين والمراجعين.	0.693	0.000
-3	تتوفر المقومات الثقافية التي تسهل استخدام القيمة العادلة.	0.627	0.000
-4	يجب شمول التقارير المالية على كافة المعلومات المحاسبية حتى لو كانت معقدة وصعبة الفهم على المستخدم العادي.	0.475	0.008
-5	يكون التقرير المالي مفهوماً بشكل أكبر، عند توفر المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة للمستخدمين.	0.710	0.000
-6	يوفر التقرير المالي المبني على أساس القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والقابلة للفهم للمستخدمين.	0.748	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (28) تساوي 0.361

د- الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: يبين جدول رقم (3-8) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين). والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-8)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للمقارنة في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1-	إن تقييم عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل دوري يجعلها قابلة للمقارنة مع السنوات السابقة.	0.603	0.000
2-	إن تطبيق معايير القيمة العادلة، يحقق للمعلومات المحاسبية خاصية القابلية للمقارنة بشكل أفضل.	0.516	0.003
3-	تسمح التقلبات في الأسعار السوقية بإجراء المقارنة بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة بشكل دقيق.	0.553	0.002
4-	تمكن البيانات المالية المستندة إلى أساس القيمة العادلة المستخدمون من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية اللازمة لعمل التحليلات المالية.	0.542	0.002
5-	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة.	0.473	0.008
6-	استخدام القيمة العادلة يساهم في الوصول إلى مؤشرات عائد الأموال المستثمرة من خلال خاصية القابلية للمقارنة بين البنوك المختلفة.	0.459	0.011

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (28) تساوي 0.361

❖ صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

يبين جدول رقم (3-9) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.314، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-9)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	0.929	0.000
الثاني	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	0.881	0.000
الثالث	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	0.767	0.000
الرابع	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	0.710	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (28) تساوي 0.361

❖ **ثبات فقرات الإستبانة Reliability:**

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف،1995: 430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman - Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (3-10) أن هناك معامل ثبات كبيرة نسبياً لفقرات الإستبانة، وقد بلغ المعدل العام لثبات لجميع فقرات الإستبانة "0.8404" باستخدام طريقة التجزئة النصفية مما يطمئن الباحث من استخدام أداة الدراسة في عملية البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-10)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية		
		معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
الأول	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	0.6727	0.8043	0.000
الثاني	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	0.7010	0.8242	0.000
الثالث	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	0.6548	0.7914	0.000
الرابع	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	0.6925	0.8183	0.000
جميع المحاور		0.7248	0.8404	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (28) تساوي 0.361

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين جدول رقم (3-11) أن معاملات الثبات مرتفعة، وقد بلغ المعدل العام لثبات جميع فقرات الإستبانة باستخدام طريقة كرونباخ (0.8729) مما يطمئن الباحث من استخدام أداة الدراسة في عملية البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-11)

معامل الثبات (طريقة وألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	9	0.8510
الثاني	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	7	0.8750
الثالث	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	6	0.8347
الرابع	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	6	0.8537
جميع الفقرات		**28**	**0.8729**

3-2-5: المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح بجدول رقم (3-1)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (4=1-5)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقاييس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (0.8=4/5)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهى الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى

2- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

3- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك، 1996: 89).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

5- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.

6- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

7- معادلة سبيرمان براون للثبات.

8- اختبار كولومجروف – سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).

9- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي (3).

10- اختبار تحليل التباين الأحادي.

11- اختبار شفيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

تشتمل الدراسة في هذا المبحث على ما يلي:

3-3-1: خصائص وسمات عينة الدراسة.

3-3-2: اختبار التوزيع الطبيعي.

3-3-3: تحليل فقرات الدراسة.

3-3-4: اختبار فرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-3-3: خصائص وسمات عينة الدراسة

1- المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (12-3) أن 5.0 % من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "دبلوم"، و78.8% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "بكالوريوس"، و16.0% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "ماجستير". وهذا يطمئن الباحث على قدرة المبحوثين على تفهم أسئلة الإستبانة والإجابة عليها وتزويدها بالمعلومات اللازمة، كما أن المؤهل العلمي العالي مؤشر ايجابي على قدرات وكفاءة المبحوثين.

جدول رقم (12-3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	4	5
بكالوريوس	63	78.8
ماجستير	13	16.3
دكتوراه	0	0.0
المجموع	80	100

2- التخصص العلمي:

يبين جدول رقم (13-3) أن 60.0% من عينة الدراسة متخصصين "محاسبة"، و 17.5% من عينة الدراسة متخصصين "إدارة أعمال"، و 16.3% من عينة الدراسة متخصصين"علوم مالية ومصرفية"، و6.3% من عينة الدراسة متخصصين "اقتصاد"، مما يدل على التنوع في اختصاص أفراد عينة الدراسة مع التركيز على من هم تخصص محاسبة باعتبارهم الفئة الأكثر معرفة بموضوع الدراسة، مما يزيد من درجة الاعتماد على إجابتهم للقيام باختبار فرضيات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-13)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	48	60.0
إدارة أعمال	14	17.5
علوم مالية ومصرفية	13	16.3
اقتصاد	5	6.3
المجموع	**80**	**100.0**

3- المسمى الوظيفي:

يبين جدول رقم (3-14) أن 37.5% من عينة الدراسة يعملون في وظيفة "محاسب"، و 36.3 % من عينة الدراسة يعملون في وظيفة "رئيس قسم"، و 3.8% من عينة الدراسة يعملون في وظيفة "مدير مالي"، و 3.8% من عينة الدراسة يعملون في وظيفة" مدقق داخلي"، و 11.3% من عينة الدراسة يعملون في "مدير مصرف". مما يدل بوضوح على التنوع في المسميات الوظيفية لأفراد العينة، الأمر الذي يعني شمول العينة على أكثر من طرف والتعدد في وجهات النظر حول موضوع الدراسة، وعدم الاكتفاء من وجهة نظر واحدة، وان معظم من قام بتعبئة الإستبانة هم من ذوي المواقع الوظيفية المتقدمة، وهذا يدعم ويعزز الثقة في المعلومات المجمعة بواسطة الإستبانة.

جدول رقم (3-14)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفية

الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	30	37.5
رئيس قسم	29	36.3
مدير مالي	3	3.8
مدقق داخلي	9	11.3
مدير مصرف	9	11.3
المجموع	**80**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- سنوات الخبرة:

يبين جدول رقم (15-3) أن 18.8% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لديهم"أقل من 5 سنوات"، و28.8% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لديهم"من 5 إلى أقل من 10سنوات"، و 27.5% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لديهم "من 10 إلى أقل من 15سنة"، و25.0% من عينة الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لديهم "من15 سنة فأكثر". مما يدل على أن ما نسبة (81.20%) من أفراد العينة تزيد خبرتهم عن 5 سنوات وهذا دليل على الخبرة العملية الجيدة في مجال عملهم، كما أنه يعزز من قدرتهم على التعامل مع الإستبانة وتعبئتها بشكل موضوعي.

جدول رقم (15-3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	15	18.8
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	23	28.8
من 10 إلى أقل من 15 سنة	22	27.5
من 15 سنة فأكثر	20	25.0
المجموع	**80**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-3-2: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمر نوف (1- Sample K-S)

سنعرض اختبار كولمجروف – سمر نوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (3-16) نتائج الاختبار حيث إن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (3-16)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	1.328	0.059
الثاني	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	0.719	0.679
الثالث	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	0.700	0.711
الرابع	ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين.	0.704	0.704
جميع الفقرات		**1.110**	**0.170**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-3-3: تحليل فقرات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- test) لتحليل فقرات الإستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، والتي تساوي 1.99 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -1.99 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة متوسطة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05 (Levine, et. al.,2010).

3-3-4: تحليل واختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم ملاءمة المعلومات المحاسبية.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (3-17) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يلي:

1- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (83.50%) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على (استخدام القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار).

2- في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (82.25%) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على (القيمة العادلة للأدوات المالية تعتبر أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية).

3- في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبي (82.25%) ومستوى الدلالة (0.000) وهي اقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على إن (البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة المستثمرين تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار).

4- في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (80.25%) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على أن (البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة الدائنين تساعد في اتخاذ قرارات الائتمان).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (79.75%) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على إن (البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة توفر معلومات ذات قيمة تنبؤية عاليه).

6- في الفقرة رقم (9) بلغ الوزن النسبي (79.25%) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الموافقة على (تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي يساعد في تقديم معلومات ملائمة لتفسر اختلاف القيم الدفترية عن السوقية).

7- في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (78.00%) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الموافقة على (البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة تحقق خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية).

8- في الفقرة رقم (8) بلغ الوزن النسبي (76.75%) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على أن (البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة تساعد في زيادة درجة التأكد من دقة التدفقات النقدية المستقبلية للمصرف).

9- في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (75.75%) ومستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على إن (البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة توفر معلومات ذات قيمة استردادية).

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الملاءمة) تساوي 3.99، والوزن النسبي يساوي 79.78% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 17.074 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة 0.518 مما يدل على أن للقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة أهمية في تعظيم ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. بدرجة كبيرة، وهذا يؤهلنا لقبول الفرضية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (العابدي، 2010)، ودراسة (صالح، 2010)، ودراسة (المبيض، 2007)، ودراسة (Tan, Hancock, et. al., 2004)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (17-3)

تحليل فقرات المحور الأول (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية الملاءمة المعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين).

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
-1	استخدام القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار.	4.18	0.632	83.50	16.630	0.000
-2	تعتبر القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية.	4.11	0.675	82.25	14.743	0.000
-3	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عاليه.	3.99	0.584	79.75	15.112	0.000
-4	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات ذات قيمة استردادية.	3.79	0.630	75.75	11.175	0.000
-5	تحقق البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.	3.90	0.668	78.00	12.060	0.000
-6	تساعد البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة الدائنين في اتخاذ قرارات الائتمان.	4.01	0.738	80.25	12.277	0.000
-٧	تساعد البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار.	4.11	0.711	82.25	13.986	0.000
-8	تساعد البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة في زيادة درجة التأكد من دقة التدفقات النقدية المستقبلية للمصرف.	3.84	0.702	76.75	10.677	0.000
-9	يساعد تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي في تقديم معلومات ملائمة لتفسر اختلاف القيم الدفترية عن السوقية.	3.96	0.754	79.25	11.421	0.000
	جميع الفقرات	3.99	0.518	79.78	17.074	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "79" تساوي 1.99

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و التغير في درجة تعظيم موثوقية المعلومات المحاسبية.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (18-3) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم موثوقية المعلومات المحاسبية) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي كما يلي:

1- في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "79.00%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الموافقة على "مؤشر التحليل المالي المستند إلى القيمة العادلة يكون أكثر صحة وذات جدوى عند اتخاذ القرارات ".

2- في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "78.75%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الموافقة على "قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة يوفر معلومات ذات موثوقية عالية".

3- في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "78.75%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الموافقة على "مجموع الموجودات في قائمة المركز المالي يعبر عن القيم الحقيقية إذا تم استخدام القيمة العادلة".

4- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "78.50%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الموافقة على "القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة يوفر معلومات ذات موثوقية عالية في التقارير المالية".

5- في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "77.75%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الموافقة على "توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للتحقق".

6- في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "76.75%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الموافقة على "المعلومات المحاسبية المستندة إلى القيمة العادلة تحقق خاصية التمثيل الصادق".

7- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "73.25%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الموافقة على "البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة توفر معلومات متوسطة".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم موثوقية المعلومات المحاسبية) تساوي 3.88، و الوزن النسبي يساوي 77.54% وهي أكبر من الوزن النسبي متوسطة "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 16.547 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، ومستوى الدلالة تساوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة 0.474 مما يدل على أن للقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة أهمية في تعظيم موثوقية المعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. بدرجة كبيرة، وهذا يؤهلنا لقبول الفرضية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (صالح، 2010) ودراسة (المبيض، 2007) ودراسة (القشي، وطبايبة، 2009)، ودراسة (شعيب، وآخرون، 2009)، ودراسة **(Carroll, et. al., 2003)**

جدول رقم (18-3)

تحليل فقرات المحور الثاني (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير موثوقية المعلومات المحاسبية للمقارنة في البنوك المحلية العاملة في فلسطين).

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1-	يوفر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية في التقارير المالية.	3.93	0.742	78.50	11.143	0.000
2-	يوفر قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية.	3.94	0.681	78.75	12.305	0.000
3-	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات محايدة.	3.66	0.711	73.25	8.339	0.000
4-	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للتحقق.	3.89	0.675	77.75	11.761	0.000
5-	تحقق المعلومات المحاسبية المستندة إلى القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق.	3.84	0.514	76.75	14.568	0.000
6-	يعبر مجموع الموجودات في قائمة المركز المالي عن القيم الحقيقية إذا تم استخدام القيمة العادلة.	3.94	0.623	78.75	13.454	0.000
7-	مؤشر التحليل المالي المستند إلى القيمة العادلة يكون أكثر صحة وذات جدوى عند اتخاذ القرارات.	3.95	0.673	79.00	12.622	0.000
	جميع الفقرات	3.88	0.474	77.54	16.547	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "79" تساوي 1.99

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (19-3) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير قابلية المعلومات المحاسبية للفهم في البنوك المحلية العاملة في فلسطين). مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يلي:

1- في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "80.00%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة أن "التقرير المالي يكون مفهوماً بشكل أكبر، عند توفر المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة للمستخدمين".

2- في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "79.75%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة أن "التقرير المالي المبني على أساس القيمة العادلة يوفر كافة المعلومات المهمة والقابلة للفهم للمستخدمين".

3- في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "75.75%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على أنه "يجب شمول التقارير المالية على كافة المعلومات المحاسبية حتى لو كانت معقدة وصعبة الفهم على المستخدم العادي".

4- في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "74.75%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على أنه "يوجد فهم واضح لمفهوم القيمة العادلة لدى المحاسبين والمراجعين".

5- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "74.00%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على "توفر المقومات الثقافية التي تسهل استخدام القيمة العادلة".

6- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "68.25%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على أنه "يكتنف مفهوم القيمة العادلة بعض الغموض".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم قابلية المعلومات المحاسبية للفهم في البنوك المحلية العاملة في فلسطين). تساوي 3.77، والوزن النسبي يساوي 75.42% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 13.528 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة 0.510 مما يدل على أن للقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة أهمية في تعظيم قابلية المعلومات المحاسبية للفهم في البنوك المحلية العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$\alpha = 0.05$. بدرجة كبيرة، وهذا يؤهلنا لقبول الفرضية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (صالح، 2009)، ودراسة (الطويل،2008)، ودراسة (الزعبي، 2005)، ودراسة (Carroll, et. al., 2003)

جدول رقم (3-19)

تحليل فقرات المحور الثالث (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم قابلية المعلومات المحاسبية للفهم في البنوك المحلية العاملة في فلسطين).

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
-1	يكتنف مفهوم القيمة العادلة بعض الغموض.	3.41	0.867	68.25	4.255	0.000
-2	يوجد فهم واضح لمفهوم القيمة العادلة لدى المحاسبين والمراجعين.	3.74	0.791	74.75	8.334	0.000
-3	تتوفر المقومات الثقافية التي تسهل استخدام القيمة العادلة.	3.70	0.736	74.00	8.506	0.000
-4	يجب شمول التقارير المالية على كافة المعلومات المحاسبية حتى لو كانت معقدة وصعبة الفهم على المستخدم العادي.	3.79	0.791	75.75	8.908	0.000
-5	يكون التقرير المالي مفهوماً بشكل أكبر، عند توفر المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة للمستخدمين.	4.00	0.656	80.00	13.634	0.000
-6	يوفر التقرير المالي المبني على أساس القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والقابلة للفهم للمستخدمين.	3.99	0.665	79.75	13.272	0.000
	جميع الفقرات	3.77	0.510	75.42	13.528	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "79" تساوي 1.99.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (20-3) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الرابع (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للمقارنة) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "81.75%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على أن "البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية قابلة للمقارنة".
2. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "81.25%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على إن "تقييم عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل دوري يجعلها قابلة للمقارنة مع السنوات السابقة".
3. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "79.75%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على أن "البيانات المالية المستندة إلى أساس القيمة العادلة تمكن المستخدمون من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية اللازمة لعمل التحليلات المالية".
4. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "79.50%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على إن "التقلبات في الأسعار السوقية تسمح بإجراء المقارنة بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة بشكل دقيق".
5. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "79.25%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على إن "تطبيق معايير القيمة العادلة، يحقق للمعلومات المحاسبية خاصية القابلية للمقارنة بشكل أفضل".
6. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "78.50%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على الموافقة على إن "استخدام القيمة العادلة يساهم في الوصول إلى مؤشرات عائد الأموال المستثمرة من خلال خاصية القابلية للمقارنة بين البنوك المختلفة".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للمقارنة) تساوي 3.89، والوزن النسبي يساوي 77.71% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 17.481 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة 0.453 مما يدل على أن للقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة أهمية في تعظيم ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. بدرجة كبيرة، وهذا يؤهلنا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقبول الفرضية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (العابدي، 2010) (صالح، 2009)، ودراسة (Nelson, 1996).

جدول رقم (20-3)

تحليل فقرات المحور الرابع (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للمقارنة).

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
-1	إن تقييم عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل دوري يجعلها قابلة للمقارنة مع السنوات السابقة.	4.06	0.681	81.25	13.945	0.000
-2	إن تطبيق معايير القيمة العادلة، يحقق للمعلومات المحاسبية خاصية القابلية للمقارنة بشكل أفضل.	3.96	0.583	79.25	14.757	0.000
-3	تسمح التقلبات في الأسعار السوقية بإجراء المقارنة بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة بشكل دقيق.	3.98	0.779	79.50	11.194	0.000
-4	تمكن البيانات المالية المستندة إلى أساس القيمة العادلة المستخدمون من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية اللازمة لعمل التحليلات المالية.	3.99	0.684	79.75	12.908	0.000
-5	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة.	4.09	0.640	81.75	15.191	0.000
-6	استخدام القيمة العادلة يساهم في الوصول إلى مؤشرات عائد الأموال المستثمرة من خلال خاصية القابلية للمقارنة بين البنوك المختلفة.	3.93	0.652	78.50	12.696	0.000
	جميع الفقرات	**3.89**	**0.453**	**77.71**	**17.481**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "79" تساوي 1.99

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزي للمتغيرات الشخصية التالية: (المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، عدد سنوات الخبرة).

5-1- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزي إلى المؤهل العلمي.**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (21–3) و يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.684 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.12، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.192 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزي إلى المؤهل العلمي.

جدول رقم (٢١-3)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي.

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور (أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين).	بين المجموعات	0.565	2	0.282	1.684	0.192
	داخل المجموعات	12.907	77	0.168		
	المجموع	**13.472**	**79**			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "77.2" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزى إلى التخصص.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزي إلى التخصص عند مستوى $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (22-3) و يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.179 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.72، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.323 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزى إلى التخصص

جدول رقم (22-3)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزي إلى التخصص.

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور(أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين).	بين المجموعات	0.599	3	0.200	1.179	0.323
	داخل المجموعات	12.873	76	0.169		
	المجموع	13.472	79			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 76" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.72

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزى إلى الوظيفية.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزى إلى الوظيفية عند مستوى $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (3-23) و يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.217 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.49، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.311 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزى إلى الوظيفية.

جدول رقم (3-23)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزي إلى الوظيفية.

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور (ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين).	بين المجموعات	0.821	4	0.205	1.217	0.311
	داخل المجموعات	12.651	75	0.169		
	المجموع	**13.472**	**79**			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "75.4" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.49

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين إلى عدد سنوات الخبرة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزى إلى عدد سنوات الخبرة عند مستوى $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (3-24) و يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 3.213 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.72، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.028 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزي إلى عدد سنوات الخبرة ويبين اختبار شفيه جدول رقم (4-23) أن الفروق بين فئة الخبرة "من 5 إلى أقل من10 سنوات"، و فئة الخبرة "من 15سنة فأكثر" والفروق لصالح الفئة "من15سنة فأكثر".

جدول رقم (3-24)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور (ما أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين).	بين المجموعات	1.516	3	0.505	3.213	0.028
	داخل المجموعات	11.956	76	0.157		
	المجموع	13.472	79			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "76.3" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.72

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3-25)

اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات حسب متغير عدد سنوات الخبرة

الفرق بين المتوسطات	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من10سنوات	من 10 إلى أقل من15سنة	أكثر من15سنة
أقل من 5 سنوات		0.209	-0.105	-0.115
من 5 إلى أقل من10سنوات	-0.209		-0.315	-0.324*
من 10 إلى أقل من15سنة	0.105	0.315		-0.010
من15سنة فأكثر	0.115	0.324*	0.010	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

تشتمل الدراسة في هذا الفصل على التالي:

المبحث الأول: نتائج الدراسة.

المبحث الثاني: توصيات الدراسة.

المبحث الثالث: الدراسات المستقبلية المقترحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:

نتائج الدراسة

1- 5: النتائج

بعد إجراء التحليل الإحصائي المطلوب واختبار الفرضيات، توصل الباحث من خلال تحليل ومناقشة الجوانب النظرية والعملية للدراسة إلى النتائج التالية:

1- يؤثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبي المتمثلة في: الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة . ولكن بشرط توافر الأسواق المالية الكفوءه والنشطة، وتوافر المقومات الثقافية في المجتمع المالي، والكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع قياس القيمة العادلة في فلسطين.

2- تُعد المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة مقياساً مفضلاً لدى مستخدمي التقارير المالية حيث أنها تعكس حقيقة المركز المالي للمنشأة، وتوفر معلومات ذات جودة عالية لأداء البنوك في السوق المالي.

3- يُعتبر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة مؤشراً في مجال التحليل المالي، حيث يوفر معلومات عن تطورات الأداء المصرفي بشكل يعكس حقيقة الأوضاع السائدة.

4- إن استخدام منهج محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى قياس سليم للأصول المالية ويزيد من دقة الإفصاح المحاسبي، مما يؤدي إلى عرض معلومات مالية تتسم بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالبنوك المحلية العاملة في فلسطين.

5- إن المعلومات المحاسبية المستندة إلى قياس القيمة العادلة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتعمل على ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

6- توفر المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية يجعل التقرير المالي الخاص بالبنوك المحلية العاملة في فلسطين مفهوماً بشكل أكبر، في ظل قياس القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
توصيات الدراسة

5-2: التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة نورد التوصيات التالية:

1- ضرورة توجه إدارة السوق المالي الفلسطيني نحو رفع مستوى كفاءة ونشاط السوق بحيث تصبح القيمة السوقية تعكس القيمة العادلة؛ مما يسهم بدوره في تطبيق قياس القيمة العادلة في فلسطين وزيادة جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيقه.

2- ضرورة العمل على توفير قواعد استرشادية توضح آلية قياس وتطبيق القيمة العادلة؛ مما يزيد من خاصية الموثوقية للقيمة العادلة، من خلال التخفيض من درجة الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، في ظل عدم وجود سوق نشط وكفء.

3- إن الاهتمام بالقياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة، يتطلب ضرورة الاهتمام بتطوير أداء العاملين مهنياً من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني للعاملين في البنوك المحلية العاملة في فلسطين، وبخاصة معدي التقارير المالية، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في المعايير المحاسبية، وخاصة المعايير المتعلقة بقياس القيمة العادلة.

4- ضرورة العمل على اجراء تعديلات على بعض نصوص القوانين ذات الطابع الاقتصادي، فيما يتعلق بقانون ضريبة الدخل بحيث يتبنى القياس على أساس القيمة العادلة؛ بهدف تشجيع البنوك المحلية العاملة في فلسطين بتطبيقها.

5- ضرورة إجراء المزيد من البحوث التطبيقية، والتحليلية في مجال محاسبة القيمة العادلة وذلك للاستفادة من نتائج وتوصيات تلك الابحاث في الحصول على المعلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية وتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث:

الدراسات المستقبلية المقترحة

قد تمثل هذه الدراسة إضافة جديدة في مجال القيمة العادلة وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين، وذلك من خلال ما تضمنته من نتائج وتوصيات والتي من شأنها أن تؤدي إلي تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومساعدة البنوك المحلية العاملة في فلسطين بمعرفة أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة. وكلنا أمل أن يوفقنا الله عز وجل بان نستكمل هذه الدراسة بدراسات أخرى تصب في مجال محاسبة القيمة العادلة.

ومن أهم تلك الدراسات المقترحة ما يلي:

1- أثر تعليمات سلطة النقد الفلسطينية في إلزام البنوك المحلية بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2- مدى إدراك المدققين الداخلين والخارجين لمفهوم القيمة العادلة.

3- أثر تطبيق معيار القيمة العادلة على الموجودات المالية.

4- العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وترشيد القرارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

ثالثاً: المواقع الالكترونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- الأسطل، فادي، (2011)، بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بعملية اتخاذ القرارات الادارية: دراسة ميدانية على المصارف الوطنية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة ، فلسطين.

2- الأغا، ناصر، و رضوان، منير، (2006)، الاقتصاد الفلسطيني، ط1، برنامج العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، مكتبة الجامعة، فرع خانيونس، فلسطين.

3- البشيتي، عبد الرحيم، (2009)، مدى إمكانية تطبيق الموازنة على أساس الأنشطة في المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

4- الجعدي، نوره، الحاج، سلطان، (2010)، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية، بحث غير منشور، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، الجمهورية اليمنية.

5- الهندي، منير إبراهيم، (2004)، الفكر الحديث في الاستثمار، (ط2)، مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

6- الزعبي، (2005)، القياس المحاسبي المستند الى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

7- الحيالي، ناجي، (2007)، نظرية المحاسبة، (ط1)، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة.

8- الحاج، أحمد وعقلي، محمد، (2010)، القيمة العادلة وأثرها على القوائم المالية، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

9- الطويل، سحر، (2008)، المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.

10- المجهلي، ناصر محمد، (2009)، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار: دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجمهورية الجزائرية.

11- المبيض، أحمد، (2007)، تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، نسخة الكترونية.

12- المدلل، إيمان، (2010)، أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

13- العابدي، راشد مصطفى، (2010)، مدي حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية: دراسة تحليلية مقارنة، غير منشورة، جامعة الملك سعود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14- العساف، صالح حمد، (1995)، مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية، الرياض: مكتبة العبيكان.

15- العقيل، محمد، والقيعي، محمود، (2011)، جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة للفترة من 2009-1991م، منشورة، دورية الإدارة العامة، العدد الثالث، المملكة العربية السعودية.

16- الفرا، ماجد، ومقداد، محمد، (2011)، مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية والاقتصادية، (ط5)، مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

17- القشي، ظاهر، وطبايبة، سليمة، (2009)، مسئولية معايير محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية وأثر ذلك على ثقة المستثمرين بالإفصاح المحاسبي، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي، حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقد في اليوم العشرون، والحادي والعشرون، أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

18- القشي، ظاهر (2007)، السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم "39" في الشركات المساهمة الأردنية: دراسة ميدانية، بحث منشور، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة.

19- الشامي، أكرم، (2009)، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبي على جودة التقارير المالية: دراسة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، اليمن.

20- الخطيب، حازم، والقشي، ظاهر، (2004)، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، الأردن، المجلد الثاني، العدد الثاني.

21- أل باحص، حسن، (2009)، أهمية تطبيق مبدأ الثبات ودوره في زيادة الثقة في التقارير والمعلومات المالية، ورقة عمل منشورة، دليل المحاسبين.

22- أبو سمرة، رانية، (2007)، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية ادارة الخصوم: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

23- أقاسم، قادة، وصلاح، حواس، (2008)، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، نسخة الكترونية.

24- بشايرة، محمد، (2010)، تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العراق، العدد الرابع والعشرون.

25- بشوشة، هبه، ومبارك، بوعشة، (2009)، دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في ادارة الازمة المالية العالمية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الازمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "التحديات، الفرص، الأفاق"، المنعقد في اليوم الثالث، والخامس، نوفمبر، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

26- جمعة، أحمد حلمي، (2010)، محاسبة الأدوات المالية، (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
27- جربوع، يوسف (2001)، أساس التكلفة التاريخية بين التأييد والانتقادات المواجهة اليها، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونين، كانون أول، العدد الأول.
28- جربوع، يوسف، و حلس، سالم، (2006)، تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة، دراسة تحليلية لأراء المراجعين القانونين الفلسطينيين، بحث غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
29- زهران، عماد، (2005)، مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
30- حنان، رضوان، (2003)، النموذج المحاسبي المعاصر، (ط1)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، جامعة عمان الأهلية.
31- حنان، رضوان، (2003)، بدائل القياس المحاسبي المعاصر،(ط1)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، جامعة عمان الأهلية.
32- حمدي، فله ونوبلي، نجلاء (2012)، الملتقى الوطني: حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، عنوان المداخلة: استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات الحوكمة، 6-7 مايو، جامعة محمد خضيرة– بسكرة، الجزائر.
33- حسين، علي، (2010)، تأثير تطبيق معيار القيمة العادلة على الموجودات المالية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الرابع والعشرون.
34- يونس، خالد عبد الرحمن، (2011)، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
35- كشك، محمد بهجت، (1996م)، مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية، دار الطباعة الحرة، الإسكندرية، مصر.
36- مطر، محمد، وآخرون، (2009)، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث، تحت شعار الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات والأفاق المستقبلية، جامعة الإسراء – الأردن.
37- مطر، محمد، (2006)، نظرية المحاسبة، (ط1)، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، عمان: مكتبة دار المنارة.
38- مطر، محمد، والسويطي، موسى، (2006)، أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على ادارة الارباح وعدالة البيانات المالية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع حول القيمة العادلة والابلاغ المالي المنعقد في اليوم الثالث عشر، والرابع عشر، من شهر أيلول، بتنظيم المحاسبين القانونين الأردنيين، والاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

39- مسعود، محمود رجب، (2008)، تحليل أسباب الخطأ في اتخاذ القرارت: دراسة ميدانية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

40- محمد رافع، أبو شعبان، (2010)، مدى تأثير المعلومات المحاسبية المنشورة على السعر السوقي للسهم، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

41- مرعي، عبد الرحمن، (2006)، دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني.

42- سلطة النقد، (2011)، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، فلسطين.

43- سلطة النقد، (2010)، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، فلسطين.

44- سالم، كمال، (2008)، مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

45- سليمان، سعيد، (2011)، القيمة العادلة مالها وما عليها، منشورة، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين، الأردن.

46- سعادة، يوسف، وظاهر، أحمد، (2006)، محاسبة المنشآت المالية، (ط1)، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، عمان: مكتبة دار المنارة.

47- عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد، (2001)، البحث العلمي، مفهومه، وأدواته، وأساليبه، عمان: دار الفكر.

48- عدس، نائل، نور، عبد الناصر، (2006)، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية.

49- عواد، روحي، (2010)، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

50- عبد العال، طارق، (2004)، المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية، (ط1)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، مصر.

51- قانون المصارف الفلسطينية، (2010)، رقم (9)، نسخة الكترونية.

52- رمضان، وعبد الله، (2005)، مبادئ المحاسبة المالية، (ط1)، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.

53- رفاعة، تامر مزيد، (2010)، أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة تطبيقية على مصرف سورية المركزي، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول.

54- شاهين، علي عبدالله، (2008)، النظرية المحاسبية، (ط1)، غزة: مكتبة الجامعة الإسلامية.

55- شبير، أحمد، (2006)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة: تطبيقية على الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

56- شعيب، وآخرون، (2009)، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي تحت شعار الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة عباس فرحات– سطيف، الجزائر.

57- خوري، نعيم سابا، (2009)، محاضرة حول القيمة العادلة والابلاغ المالي، مجلة المدير المالي، http://financialmanager.wordpress.com

58- خمقاني، بدر وسويسي، هواري، (2011)، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، الملتقى العالمي الدولي، بعنوان الإصلاح المحاسبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Carroll, T.J., Linsmeier, T.J. and Petroni, K.R. (2003), The reliability of fair value versus historical cost information: evidence from closed end mutual funds. Journal of Accounting, Auditing and Finance.

2- Dirtrich, R.A. & Harris, M.S. & Muller, K.N. (2000). The reliability of investment property fair vale estimates, Journal of Accounting and Economic, 20(2001).

3- Ernst., Young., (2008), Accounting for the Credit Crisis, Part 2, July. http://www,ey.com/ifrs.

4- Hodder, Leslie, and Hopkins, Patrick,(2010), (1th ed) Do Fair Values Predict Future Financial Performance, Kelley School of Business, Indiana University (evansme@indiana.edu).

5- Kieso, Donald. E. and Weygandt, Jerry. J. and Warfield, Terry. D, (2009), Intermediate Accounting, (13th ed) Ltd, England www.wileyplus.com.

6- Kieso, Donald.E, Weygandt, and Warfield, Terry. D, (2007), Intermediate Accounting, (12th ed) John Wiley and sons Inc, New York USA.

7- Laika, Roula, (2007), Accounting Measurement And Disclosure In Bank's Financial Statements And Their Role In Directing Investment Decisions.

8- Lefebvre, Rock and Simonova, Elena, and Scarlat, Mihaela., (2009), Fair Value Accounting: The Road to Be Most Travelled, Certified General Accountants Association of Canada.

9- Levin, David M., Krehbie l, Timothy C., and Berenson, Mark L., (2010), Business Statistics, (5 th ed.), prentice Hall.

10- Milburn, J.A., 2008. The relationship between fair value, market value, and efficient markets. Accounting Perspectives 7 (4).

11- Nelson, K.A. (1996).Fair value accounting for commercial banks: an empirical analysis of SFAS no.107" accounting review, vol.71(2).

12 - Sing, Ting Yieng., Meng, Soo Choon., (2005), Fair Value Accounting – Relevance, Reliability and Progress in Malaysia.

13-Tan, C. W. R., Hancock, P., Taplin, R. and Tower, G. (2004). Fair Value Accounting for Financial Instruments: Australian Versus Singaporean Preparers' Perspectives, presented at the 16th Annual Asian-Pacific Conference on International Accounting Issues in Seoul, Korea, November 7-10, 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: المواقع الالكترونية

1- www.geocities.com
2- www.pama.ps
3- www.ascasociety.org
4- www.mqandil.blogspot.com
5- www.acc4arab.com
6- www.tanmia-idaria.ipa.edu
7- www.abahe.co.uk.
8- www.jps-dir.com/forum/forums.asp

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المحلق رقم (1): الاستبانة.

الملحق رقم (2): قائمة بأسماء المحكمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استبانه الدراسة

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

الأخ الكريم

تحيه طيبة وبعد،،،

تتعلق هذه الإستبانة برسالة ماجستير بعنوان:(أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين).

حيث تتضمن الدراسة تحليلاً مفصلاً للجوانب النظرية لمفاهيم، ومتطلبات قياس القيمة العادلة، وما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة ومدى الالتزام بها، وأبعاد تطبيقها على الأدوات المالية والاستثمارات العقارية، والأصول الثابتة، والأصول الأخرى، وما لهذا من تأثيرات وتداعيات على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمصارف المحلية العاملة في فلسطين.

لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة الإستبانة المرفقة، وإعطائها الأهمية المناسبة؛ لما له من تأثير على نتيجة الدراسة، وإن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة، وموضوعية سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة، وبالتالي الحصول على نتائج وتوصيات أكثر دقة، مع التأكيد على سرية المعلومات التي ستقدمونها حيث إنها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ملاحظة: مفهوم القيمة العادلة: "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت.

شاكراً لكم حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الباحث

تامر بسام جابر الأغا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً معلومات عامة عن المجيب:

يرجى وضع دائرة حول الإجابة المناسبة:

1. المؤهل العلمي:

أ. دبلوم ☐ ب. بكالوريوس ☐

ج. ماجستير ☐ د. دكتوراه ☐

2.التخصص:

أ. محاسبة ☐ ب. إدارة أعمال ☐

ج. علوم مالية ومصرفية ☐ د. اقتصاد ☐

3.الوظيفية:

أ. محاسب ☐ ب. رئيس قسم ☐

ج. مدير مالي ☐ د. مدقق داخلي ☐

هـ. أخرى حدد ذلك.....

4.عدد سنوات الخبرة:

أ. أقل من 5 سنوات ☐ ب. من 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐

ج. من 10 إلى أقل من 15 سنة ☐ د. من 15 سنة فأكثر ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	المحور الأول: حدد أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم خاصية الملاءمة:	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
-1	استخدام القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار.					
-2	تعتبر القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية.					
-3	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عاليه.					
-4	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات ذات قيمة استردادية.					
-5	تحقق البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.					
-6	تساعد البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة الدائنين في اتخاذ قرارات الائتمان.					
-7	تساعد البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار.					
-8	تساعد البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة في زيادة درجة التأكد من دقة التدفقات النقدية المستقبلية للمصرف.					
-9	يساعد تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي في تقديم معلومات ملائمة لتفسر اختلاف القيم الدفترية عن السوقية.					
م	**المحور الثاني: حدد أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم خاصية الموثوقية:**					
-1	يوفر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية في التقارير المالية.					
-2	يوفر قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية.					
-3	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات محايدة.					
-4	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للتحقق.					
-5	تحقق المعلومات المحاسبية المستندة إلى القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق.					
-6	يعبر مجموع الموجودات في قائمة المركز المالي عن القيم الحقيقية إذا تم استخدام القيمة العادلة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	تابع للمحور الثاني: حدد أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم خاصية الموثوقية.	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
-7	مؤشر التحليل المالي المستند إلى القيمة العادلة يكون أكثر صحة وذات جدوى عند اتخاذ القرارات.					
م	**المحور الثالث: حدد أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للفهم:**					
-1	يكتنف مفهوم القيمة العادلة بعض الغموض					
-2	يوجد فهم واضح لمفهوم القيمة العادلة لدى المحاسبين والمراجعين.					
-3	تتوفر المقومات الثقافية التي تسهل استخدام القيمة العادلة.					
-4	يجب شمول التقارير المالية على كافة المعلومات المحاسبية حتى لو كانت معقدة وصعبة الفهم على المستخدم العادي.					
-5	يكون التقرير المالي مفهوماً بشكل أكبر، عند توفر المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة للمستخدمين.					
-6	يوفر التقرير المالي المبني على أساس القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والقابلة للفهم للمستخدمين.					
م	**المحور الرابع: حدد أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في توفير خاصية القابلية للمقارنة:**					
-1	إن تقييم عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل دوري يجعلها قابلة للمقارنة مع السنوات السابقة.					
-2	إن تطبيق معايير القيمة العادلة، يحقق للمعلومات المحاسبية خاصية القابلية للمقارنة بشكل أفضل.					
-3	تسمح التقلبات في الأسعار السوقية بإجراء المقارنة بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة بشكل دقيق.					
-4	تمكن البيانات المالية المستندة إلى أساس القيمة العادلة المستخدمون من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية اللازمة لعمل التحليلات المالية.					
-5	توفر البيانات المالية المستندة إلى القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة.					
-6	استخدام القيمة العادلة يساهم في الوصول إلى مؤشرات عائد الأموال المستثمرة من خلال خاصية القابلية للمقارنة بين البنوك المختلفة.					

مع تحيات الباحث

تامر بسام جابر الأغا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (1)

قائمة أسماء محكمين الاستبيان.

م	الاسم	التخصص	المسمى الوظيفي	المؤسسة التي يعمل بها
-1	أ. د علي عبد الله شاهين	محاسبة	مساعد نائب رئيس الجامعة للشئون الادارية والمالية	الجامعة الإسلامية
-2	أ. د سالم حلس	محاسبة	أكاديمي/ جامعي	الجامعة الإسلامية
-3	أ. د حمدي زعرب	محاسبة	نائب عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
-4	أ. د نافذ بركات	إحصاء	رئيس قسم الإحصاء والعلوم السياسية	الجامعة الإسلامية
-5	د. عصام البحيصي	محاسبة	رئيس قسم المحاسبة	الجامعة الإسلامية
-6	د. عبد الناصر وادي	محاسبة	أكاديمي/ جامعي	جامعة الأقصى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com